وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

من إعداد الطالبين:
- خثير أحلام
- فليت عائشة

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور: رملي محمد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: .....
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/ .....رملي محمد...../ الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ مناقشا
الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شـــكر وعرفــان

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ المحترم "رملي محمد" الذي كان مشرفا على هذه المذكرة كان لنا مساعدا وموجها ورمزا للعطاء، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة.

وأوجه الشكر الخالص إلى كل من ساهم وتفضل بتزويدي ببعض مراجع الدراسة ومن أمدني بيد العون والمساعدة في إعداد هذه المذكرة، وإلى كل الأساتذة الذين أشرفو على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي الى غاية هذه المرحلة الى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا.

الاهـــداء

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نهدي ثمرة جهدنا

إلى ياسمينة الزمان التي استنشق منها عبق الحنان، إلى من يعجز القاموس أن يوصفها برغم كثرة الكلمات *أمـي* إلى *والدي* الغالي الذي هو قرة عيني

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا إخوتي وأخواتي

إلى من ساندني وصبر معي وقدم لي الدعم خالي *عبد الغاني*

إلى من يكن لي المحبة والتقدير الذي سيكون رفيق دربي إن شاء الله خطيبي *نورالدين*

إلى رفيقات دربي خاصة *أمال بكيري*

أحـــــــــلام

الاهـــداء

الاهي لايطيب الليل الا بشكرك ولايطيب النهار الا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات الا بذكرك.. ولا تطيب الاخرة الا بعفوك.. ولا تطيب الجنة الا برؤيتك

الله جل جلاله

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة..ونصح الامة..الى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الى من علمني العطاء بدون انتظار ..الى من احمل اسمه بكل افتخار

ابي العزيز مسعود

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب

امي الحبيبة سعدة

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي الى

اخواتي واخواني

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع

صديقاتي وزميلاتي

الى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسمى واجل عبارات في العلم

اساتذتي الكرام

عـــــــائشة

قائمة الأشكال

الفصل الأول

الشكل رقم (1): محددات الطلب الكلي.....**8**

الفصل الثالث

الشكل رقم (1): تطور أجور الموظفين حسب القطاع الخاص(2000-2017).....**54**

الشكل رقم (2): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي لمربعات البواقي.....**65**

الشكل رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....**66**

الشكل رقم (4): دقة التنبؤ لنموذج الدراسة.....**67**

قائمة الجداول

الفصل الثاني

الجدول رقم (1): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....**43**

الفصل الثالث

الجدول رقم (1): تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام بما فيها قطاع المحروقات(2000-2017).....**51**

الجدول رقم (2): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة(2009-2019).....**52**

الجدول رقم (3): تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل(2011-أفريل 2018).....**53**

الجدول رقم (4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2019).....**55**

الجدول رقم (5): إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القطاع الخاص (1990-2019).....**56**

الجدول رقم (6): الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (1990-2019).....**57**

الجدول رقم (7): دراسة وصفية إحصائية لمتغيرات الدراسة.....**63**

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نموذج MIDAS **64**

الجدول رقم (9): نتائج اختبار استقرارية سلسلة البواقي لاختبار Philips-Perron.....**66**

قائمة الملاحق

الملحق (1): مصادر المعطيات.....**73**

الملحق(2): نتائج تقدير نموذج MIDAS **74**

الملحق (3): دراسة الاستقرارية لسلسلة البواقي باستعمال اختبار Philips-Perron **76**

الملحق (4): نتائج فترات الإبطاء لنموذج المقدر MIDAS.....**78**

فهرس المـــــحتويات

البسملة

شكر وعرفان

إهداء

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الملاحق

مقدمـــــة عـــــــامة.....أ

الفصل الأول: أساسيات في التنمية الاقتصادية.....**1**

تمهيـــــد.....**2**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.....**3**

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وعلاقتها ببعض المفاهيم.....**3**

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.....**6**

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية.....**8**

المبحث الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية ومؤشراتها ومصادر تمويله.....**10**

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية.....**10**

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية **11**

المطلب الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.....**15**

المبحث الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية وأهدافها وعقباتها.....**21**

المطلب الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية.....**21**

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.....**22**

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية.....**24**

خاتـــــــمة.....**26**

الفصل الثاني: القطاع الخاص وأهميته في التنمية الاقتصادية.....28

تمهيـــــد.....29

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص.....30

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص.....30

المطلب الثاني: عوامل ظهور القطاع الخاص والمحددة لنموه.....31

المطلب الثالث: أهداف القطاع الخاص وخصائصه وأهميته.....33

المبجث الثاني: أثار سياسة الخوصصة على القطاع الخاص.....36

المطلب الأول: ماهية الخوصصة.....37

المطلب الثاني: أهداف الخوصصة.....38

المطلب الثالث: آثار سياسة الخوصصة على القطاع الخاص.....39

المبحث الثالث: القطاع الخاص دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.....41

المطلب الأول: القطاع الخاص ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي.....41

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار التنمية الاقتصادية.....42

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص عملية التنمية الاقتصادية وعوامل نجاحه في تفعيلها.....45

خاتـــــــــمة.....48

الفصل الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية.....49

تمهيـــــــد.....50

المبحث الأول: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية.....51

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.....51

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.....53

المطلب الثالث: تطور القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.....54

المبحث الثاني: عرض نموذج الدراسة.....**58**

المطلب الأول: الدراسات السابقة.....**58**

المطلب الثاني: عرض النموذج و تعريف وبناء معطيات الدراسة **60**

المطلب الثالث: التقدير ونتائج الدراسة.....**63**

خاتـــمة.....**67**

خاتـــــــمة عامـــة.....**70**

الملاحق.....**73**

قائمة المصادر والمراجع

ملخص

مقـــــدمة عـــــامة

تحتل قضية التنمية مكانا بارزا في عالم اليوم الذي يشهد تفاوتا كبيرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بين دول حققت قدرا ملحوظا من التقدم الاقتصادي و الثقافي و أخرى لازالت تبحث عن مكانتها في هذا العالم.ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية قضيتها الأولى، وفي سبيل ذلك أعدت الخطط و كثفت البرامج وسخرت مواردها المتاحة المادية و البشرية لتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد تباينت تلك الدول في الاستراتجيات التي تبنتها لتحقيق هذا الهدف الكبير.

ويمثل القطاع الخاص أحد أهم هذه الاستراتجيات سواء في بلدان العالم المتقدم أو النامي على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و في هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية بين أنشطة القطاع الخاص و التنمية الاقتصادية و أن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، و مع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص و تنفيذ برامج الخوصصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى.

كما تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوصفها أحد الأوجه الجديدة للقطاع الخاص دورا هاما في التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم القطاع الخاص و ما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة.

تزايد اهتمام الجزائر بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، و التي أصبحت تتعدى مفهومها الضيق و المتمثل في زيادة الدخل الفردي و الناتج الداخلي الخام إلى المفهوم الواسع و الذي يشمل الإنسان وبيئته بما يعرف بالتنمية المستدامة و التنمية البشرية، إن بروز القطاع الخاص في دوره الجديد عن طريق سياسة الخوصصة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يؤهله إلى لعب الدور المنوط به لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

وانطلاقا من هذا يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2019) ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يظهر عدد من الأسئلة الفرعية والتي نحاول الإجابة عنها وهي تتلخص في:

1- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟ وما الفرق بينها وبين النمو؟

2- إلى أي مدى نجح القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

على ضوء العرض السابق لتساؤلات البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- التنمية هي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و هي أشمل من النمو إذ يتطلب تحقيقها إحداث تغيرات كمية و كيفية على الاقتصاد الوطني و بصفة دائمة ومستمرة.

2- إن نتائج القطاع الخاص تظهر في أرض الواقع من خلال الأرقام التي يحققها القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام و في القيمة المضافة و في معدلات التشغيل.

ونسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها في ما يلي:

1- التعرف على معالم التنمية الاقتصادية و إزالة التشابه بينها و بين النمو والتنمية المستدامة.

2- تحديد أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الدول النامية للتنمية الاقتصادية.

3- الإجابة على السؤال الجوهري و المتمثل في ما هو دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

4- محاولة الوصول إلى تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع و الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها انطلاقا من:

1- يكسب موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أن أهميته تعد أكثر إلحاحا في الدول النامية ومنها الجزائر تحديدا والتي تحاول التكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

2- تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص في السنوات الأخيرة كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية كأسلوب لتسريع خطى النمو و الاستثمار و خلق فرص العمل و تعزيز قدرة الصادرات على المنافسة و جذب لاستثمارات الأجنبية في مشاريع مشتركة أو فردية.

حيث ترجع الدوافع الأساسية لاختيارنا لهذا الموضوع أسباب ذاتية وأخرى الموضوعية على النحو التالي:

- **أسباب ذاتية:** باعتبار تخصصنا في العلوم الاقتصادية هو اقتصاد كمي، فقد ارتأينا إعداد موضوع متعلق بالتخصص نظرا للارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية و الاقتصاد الكمي.
- **الأسباب الموضوعية:**

1- الشعور بأهمية الموضوع و إمكانية طرحه حاليا، خصوصا و الجزائر تمر بأزمة انخفاض أسعار البترول على غرار الدول التي تعتمد في اقتصادها على مداخيل المحروقات.

2- النجاح الذي حققه القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية و الدفع بعجلة النمو وإبراز أهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

3- محاولة الإسهام بالتعريف بالإمكانيات والفرص التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاقتصاد الوطني.

تمثلت حدود هذه الدراسة في إطارين المكاني والزماني فمن ناحية الإطار المكاني تركزت الدراسة حول القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أما من حيث الإطار الزماني فقد تركزت محددات الدراسة على ما يلي:

- ✓ مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية من سنة 1990 إلى سنة2019.

من أجل دراسة الإشكالية و محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة، سيتم استخدام المنهج الوصفي عند استعراض مختلف المفاهيم التي شكلت مدخلا للدراسة والمنهج التحليلي عند

التطرق إلى شرح و تفسير بعض الإحصائيات التي تمت معالجتها من خلال الدراسة، والمنهج القياسي محاولة منا قياس التنمية الاقتصادية.

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات إلا أن أبرزها ما يلي:

1- نقص المراجع المتعلقة بالقطاع الخاص و أما المتوفرة منها فهي قديمة الطبعة.

2- صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات من مصادرها الأصلية إذ أن الكثير من الجهات المعنية ليس لديها الرغبة في إعطاء المعلومات.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية و العديد لكن القليل منها ربط ما بين القطاع الخاص بالتنمية الاقتصادية منها:

دراسة (مولاي، 2010) أطروحة دكتوراه مقدمة في كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2010 تحت عنوان "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر." تتمحور الدراسة حول دور الدولة و القطاع الخاص في التنمية في ظل اقتصاد السوق كما أظهر الباحث العوامل المحددة لنمو القطاع بالدول النامية ليخلص في الأخير إلى تقييم مناخ الاستثمار ومدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية بالجزائر.

دراسة (فراجي، 2011) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد سنة 2011 بعنوان "تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر." يتمحور موضوع هذه الدراسة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الأبعاد النظرية التاريخية والتطبيقية ليمر إلى التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و يخلص في الأخير إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ة آفاق تطورها و العراقيل التي تواجهها.

دراسة (خميس، 2014) أطروحة دكتوراه مقدمة في كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 سنة 2014 بعنوان "واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية الوادي. " تعتبر هذه الدراسة دراسة هامة حيث تطرق فيها الباحث للتنمية في الفكر الحديث و ماهية التنمية الوطنية و المحلية مرورا إلى التفرقة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص وقد تطرقت الدراسة إلى أهمية القطاع الخاص في التنمية المحلية.

وسوف يتم عرض محتوى الدراسة في ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: أساسيات في التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني: القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية

الفصـــــل الأول

أساسيات في التنمية الاقتصادية

تمهيـــد:

إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تمويل وهذا بدوره يحتاج إلى وسائل لا معنى للحديث عن الأهداف والانجازات ولا مجال لتجسيدها في الواقع؛ من هذا المنطق فان تمويل التنمية الاقتصادية أصبح يحتل مكانة هامة في مجال الانشغالات اليومية للدول النامية حتى أصبحت تترتب مصطلحات عدة هذا مما أدى بالعديد من المفكرين الاقتصاديين وخبراء المالية إلى البحث عن الوسائل والحلول المناسبة لتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والتأثير على مستوى الدخل الوطني لتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف اقتصادية واجتماعية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي وسنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة التنمية الاقتصادية وأهميتها التي تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : متطلبات التنمية الاقتصادية مؤشراتها ومصادر تمويلها

المبحث الثالث : أبعاد التنمية الاقتصادية أهدافها وعقباتها

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

أصبح إحداث التنمية الاقتصادية من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء وان كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد إلى أخر ، ولذلك فقد تعددت المفاهيم التي تتناول هذا الموضوع ، وللإمام به يجب أن نتطرق إلى مايلي :

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وعلاقتها ببعض المفاهيم

إن التنمية الاقتصادية يقصد بها النماء والزيادة وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريفها في مصطلح العلماء يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية فمفهوم التنمية يرتبط بعدة مفاهيم.

حيث ان هناك عدة عوامل ادت الى ظهور مفهوم التنمية هي : (اللطيف، 2011، صفحة 15_16)

- سيطرة الدولة على مجريات الامور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة
- ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929_1934 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وادى الى ظهور مشكلة الافلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في اوربا الغربية والولايات المتحدة .
- الحرب العالمية الاولى والثانية 1939_ 1945 وما نتج عنها من اضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وادى ذلك الى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي .
- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة ، مما دفع العلماء الى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها .
- نشأ المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الارضية الاساسية التي أدت الى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الانتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع والحاجة الى طرح مفاهيم جديدة للتنمية. (اللطيف، 2011، صفحة 15_16)

1- مفهوم التنمية الاقتصادية :

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود للتوجيه والتفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. (طه، 2004، الصفحات 176-177)

ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من اجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات اعلي للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة الموصولة إلى تحقيق اعلي مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية ' وبذلك تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع (الهيتي، 2007، صفحة 30_31).

لم يستعمل تعبير التنمية للدلالة على الأقطار أو على مجموعات من الناس إلا بعد الحرب العالمية الثانية فقيل ذلك الوقت كانت البلدان المتطورة تهتم فقط بالتغيرات المرسومة إما لتحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعية في البلدان النامية أو في حالات قليلة لإدخال بعض الخصائص المنهجية لعملية التحضر بما فيها توفير بعض الخدمات الأساسية ؛ ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية ؛ وبدأت القوى الاستعمارية بقبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى قبول حقيقة الاستقلال السياسي التي تحكمها ؛ وهذا القبول كان جزئيا نتيجة لنمو الضغط من اجل التنمية والاقتصاد من مواطني هذه البلدان ووعي الناس المتزايد في البلدان المتقدمة والنامية (العساف، 2011، صفحة 30_31).

وبعد الخوض في مختلف التعاريف التي قدمت للتنمية لابد من التفريق بين النمو والتنمية، فالنمو يتضمن نمو الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة من الجوانب الأخرى ؛ بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج الوطني حدوث تغيرات واسعة مهمة في الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ؛ وفي الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذه الحالات (خلف، 2006، صفحة 178)

وللتنمية أنواع مختلفة تتمثل في :

- **التنمية السياسية :**

إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم حديث وهو يعني تنشئة اليافعين والشباب وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة ، وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم ، ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولة ، مالكين للمعارف والمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية .

- **التنمية الاجتماعية :**

تعرف بأنها عملية توافق اجتماعي اقتصادي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع ، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو عملية تغيير موجهة يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الفرد، وهي الجهود التي تبذل لأحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على

استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي . (العسل، 2006، صفحة 30)

- **التنمية الثقافية :**

هي جهد واع مخطط له من اجل إحداث تغير ثقافي مما يعني على سبيل المثال تغيرا في الفكر وأساليب السلوك ، وقدرة التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية والعناصر الجديدة المستحدثة ، واستبعاد العناصر التي يثبت عجزها عن التناغم مع الجديد والمستحدث الذي لا يمكن التنكر له أو تجاهله.

- **التنمية البشرية :**

هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم ، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة ،في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة منها. فهدف التنمية البشرية هو تنمية الإنسان من جميع النواحي . (واخرون، 2009، صفحة 31_34) فالبشر هم الثروة الحقيقية للأمم، إذ أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر.

- **التنمية المستدامة :**

تعتبر تغييرا اجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة ، وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية . (مراد، 2009، صفحة 106) فالتنمية المستدامة هي فعل تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية.

ان التنمية كل لا يتجزأ، فمن الصعب القول بانه يمكن ان تكون هناك تنمية في مجال ما وان تهمل التنمية في جوانب اخرى ، فلا يتصور ان تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية لو بعيدة عن التنية السياسية. (جماز، 2010، صفحة 130)

2- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية :

ان النمو هو الزيادة في السكان ضمن منطقة محددة او زيادة في كمية او قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي او زيادة في الثروات المتاحة او في اي مؤشر اخر وبشكل طبيعي ودون فعل او تأثيرات مسبقة .حيث اعتبرت المدرسة الكلاسكية ان النمو الاقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دونها حاجة لتدخل الدولة في ذلك. (بختاش، 2006، صفحة 12_13)

اما التنمية الاقتصادية فتشير الى تحسين في نوعية الحياة المرفقة للتغيرات ، فهي عملية تغيير هيكلي اذ لا يتم التاثير فقط على المستوى الكمي لاقتصاد بلد ما ولكن ايضا في استقرارية الاقتصاد وعليه فالنمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية

نظريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحثريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ؛ من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة . بهذه الظواهر وصول إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في أحداث التنمية الاقتصادية آو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود هذه التنمية أو ضعفها من هذا المنظور نستعرض في هذا المطلب أهم النظريات الرائدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وخاصة تلك التي ظهرت في مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية .

1 _ النظرية التقليدية الحديثة للتنمية :

تستند هذه النظرية على القول بوجود نظرية واحدة للاقتصاد هي النظرية التقليدية الحديثة والتي تتكون من عدد من النظريات البسيطة ولكنها ذات قوة تفسيرية عالية؛ قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان كذلك تستند هذه النظرية على قبول مقترح المنافع المتبادلة بين الدول وذلك بحكم النتيجة القائلة بان المنافع المترتبة على اقتصاديات السوق (بمعنى تعظيم دالة رفاهية المشاركين في الحياة الاقتصادية) تنطبق على الأفراد والدول على حد السواء وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البناء النظري التقليدي الحديث قد استند على الأفكار الأساسية التي قام بها ادم سميث الذي لاحظ فيها أن الدوافع الاقتصادية للأفراد تتركز حول المصلحة الذاتية ،وان السعي نحو تحقيق المصلحة الذاتية بصورة فردية وتنافسية والمصدر القدر الأكبر من الخير العام وان الفرد في سلوكه نحو تحقيق مصلحته الذاتية تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده ؛ وقد كان لهذه النظرية ممثلين في أوساط المهتمين بقضايا التنمية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي من أشهرهم لورد بور وفا ينر، وشولتز. (العساف، 2011، صفحة 74_75)

2_ نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية الحديثة:

هي نظرية تستند على رفض مقترحي عالمية علم الاقتصاد ووجود المنافع المتبادلة . ويستند هذا الرفض على ملاحظة إن أهم السمات الجوهرية للعلاقات بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ؛ في إطار النظام اقتصادي العالمي الذي كان سائدا ؛ هي الاستغلال والتبادل اللامتكافئ ؛ وانه كنتيجة لعملية الاستغلال التي

طال أمدها فقد أصبحت التركيبة السياسية والاقتصادية لدول المتخلفة مختلفة كل الاختلاف عن أي وضع هيكلي شهدنه الدول المتقدمة في ماضي أيامها ؛ ومن ثم فانه سيكون من المستحيل على الدول المتخلفة أن تسلك في مسار تنميتها نفس الطريق الذي سلكتها الدول المتقدمة مما يعني انه سوف لن يتاح لها أحداث نهضة صناعية ناجحة تحت نظام رأسمالي . وبمعنى أخر ؛ إذا كان مقترح أحادية علم الاقتصاد في الخطاب الماركسي يعني أن الدول المتقدمة تعكس صورة المسار الاقتصادي للدول المتخلفة فان النظرية الماركسية الحديثة ترفض مثل هذا المقترح هذا وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن هذه النظرية قد تبلورت تحت تاثيربران في كتابه الهام الاقتصاد السياسي للنمو. (العساف، 2011، صفحة 75)

3_ نظريةJUSIFE CHAMPUTER

يرى CHAMPUTER انه لتحقيق التنمية يجب الخروج من دائرة العلاقات الدائرية بين عناصر التنمية واختراقها بانتهاز الفرصة الاستثمارية المتاحة وإقامة المشروعات والتجديدات التي تقوم على أكتافها التنمية وكذا يرى أن المنظم هو العنصر الاقتصادي القادر على القيام بهذا الدور وانه محور عملية التنمية .

كما أشار إلى أهمية الائتمان المصرفي كمحرك ثاني لعملية التنمية من خلال ما يوفره من أموال للمنظم. (القريشي، 1988، صفحة 99)

4_ نظرية كينز :

ادخل كينز عنصر جديد له أهمية في التنمية وهو الطلب الفعال وذلك إذا توفرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية ؛ فان ذلك يعكس على زيادة في الإنتاج السلع الاستثمارية ؛ الشيء الذي يؤدي إلى زيادة في حجم التوظيف في المجتمع.

وتحديد نقطة الطلب الفعال في نظر كينز عند تلاثي منحنى العرض والطلب وهي النقطة تجدد الحجم الفعلي للتوظيف في المجتمع وليس بالضرورة أن يكون التوظيف الكامل حسب ما تدعي النظرية الكلاسيكية، حيث أعتبر كينز أن أزمة كساد الكبير هي أزمة قصور طلب وليس أزمة فائض في العرض وحلها يتطلت تحريك الطلب والأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي وذلك لمعرفة السياسات المناسبة. (العيد ح.، 1990، صفحة 48)، وهذا ما وضحه كينز في المخطط التالي:

الشكل(1):يمثل محددات الطلب الكلي

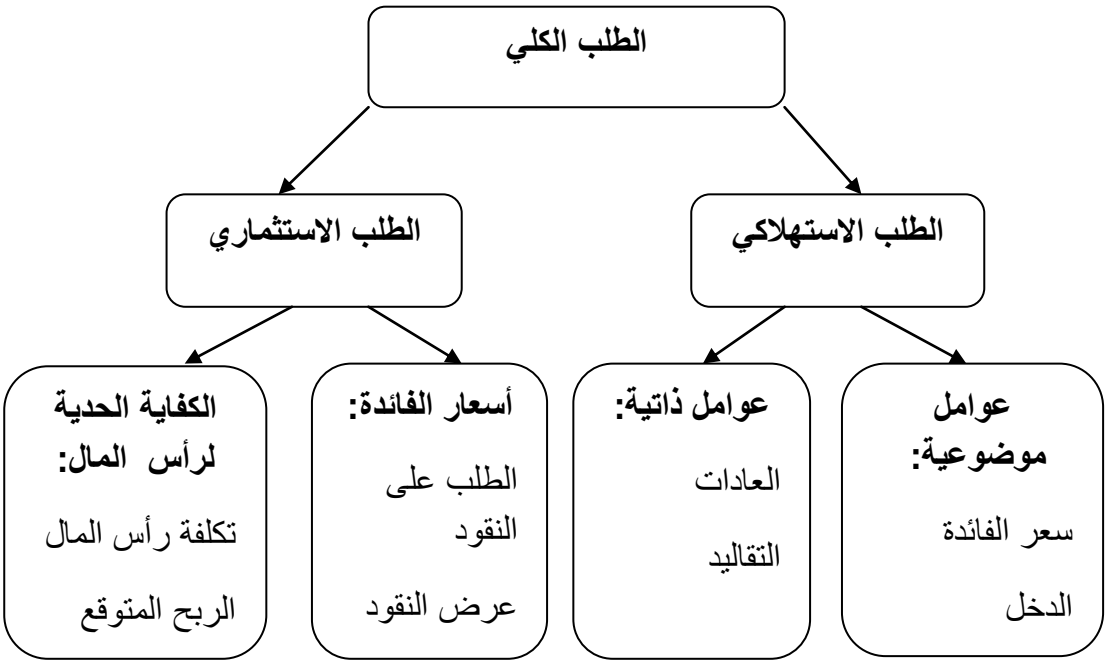

المصدر : (ضيف، 2014-2015)

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية

أن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين (الجيوسي، 2009، صفحة 6) :

1. التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة :

من اجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن تثير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين : (الجيوسي، 2009، صفحة 6)

✓ مجموعة العوامل الاقتصادية تتمثل في ما يلي :

- التبعية الاقتصادية للخارج
- سيادة نمط الإنتاج الواحد
- ضعف البنيان الصناعي
- ضعف البنيان الزراعي

- نقص رؤوس الأموال
- انتشار البطالة
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة
- سوء إدارة المنشاة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار

✓ مجموعة العوامل الغير الاقتصادية تتمثل في ما يلي :

- الزيادة السكانية الهائلة
- انخفاض المستوى الصحي
- سوء التغذية
- انخفاض مستوى التعليم
- ارتفاع نسبة الأمية

وعليه يجب على البلدان النامية تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة من اجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

2. **التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي :**

إن التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدولة بعد الاستقلال ؛ والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة ؛ الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية ؛ من اجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا وكاملا (الجيوسي، 2009، صفحة 6).

المبحث الثاني : متطلبات التنمية الاقتصادية ومؤشراتها ومصادر تمويله

سنتطرق في هذا المبحث الى متطلبات التنمية ومؤشراتها ومصادر تمويلها كما سنذكر اهم مستلزماتها .

المطلب الأول : متطلبات التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة تتمثل هذه المتطلبات في التغيرات المتعددة للمجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

1) المجال السياسي :

يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطا هاما وأساسيا والمتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم خلاصة القول ان التنمية الاقتصادية تتطلب خلق حمية قوية وتلاحم قومي من اجل إنجاح عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذا التكامل.

2) المجال الثقافي :

تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم تتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجيا ؛ بمعنى إن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع تستهدف هذه الثورة الثقافية أن تخلق جو التحدي من طرف الإنسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة بدلا من روح التغيب والتجريد.

وتهدف الثورة إلى خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد؛ ذلك ان التنمية الاقتصادية لا تتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى مكان ؛ بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لا بد من خلق العقل الذي يبدعها يديرها ويسيرها.

وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغيرا جوهريا في التعليم السائد إذ من شانه خلق العقلية العلمية والتقنية المتسائلة والراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييره.

3) المجال الاجتماعي :

التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في القيم والعادات السائدة ؛ اظافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية ؛ وهذا يقتضي تغييرا جذريا في الجو الفكري العام وادخار الأفكار الجديدة والقيم الجديدة.

فالعلاقة الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية تؤثر في اختيار المديرين فعن ذلك سوف يؤثر على العملية التنموية ؛ ويجب إزالة كافة النظم الاجتماعية مثل نظام الطوائف الذي يعوق عملية المرونة الراسية أي قدرة الإنسان على الانتقال من مهنة إلى مهنة.

4) المجال الإداري :

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة ؛ وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية ؛ قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية. (ازمان، 2001 2009، صفحة 16_17)

المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تزامن تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية مع تطور مفهومها ؛ وأدى هذا التغير في المفهوم إلى ظهور العديد من المؤشرات التي لايمكن حصرها جميعا ؛ لذالك سيتم التطرق والى أهمها:

أولا : المؤشرات الاقتصادية

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد . ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد ؛ أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجماليGNP كمعدل التصدير والاستيراد أو الديون ؛ أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات . وابرز هذه المؤشرات الناتج القومي المحلي GNP_GDP الكلي أو للفرد. وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد GNP/PC كمؤشر عن التنمية الاقتصادية .

وكان كولن كلارك من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤ القوة الشرائية PPP الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية). (العساف، 2011، صفحة 52)

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

ظهرت في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية ومنها :

تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل لسياسات المتبعة من اجل اختيارا كثرها ملائمة وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسرة مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه (العساف، 2011، صفحة 53_54)، وتمتاز ببعض المزايا مقارنة بنصيب الفرد من الدخل الوطني ومنها: (العساف، 2011، صفحة 52)

- أنها تهتم بالغيابات والوسائل معا
- تظهر العديد من المؤشرات الاجتماعية جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط
- أنها تشير إلى فجوة التأخر؛ فبينما يرتب الدخل الفردي البلدان ترتيبا تصاعديا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى فبعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد؛ وهكذا يختلف عن معنى فجوة التأخر؛ وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال

لكن استخدام المؤشرات الاجتماعية لابد أن يكون بحذر ؛ فإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر فان معظم الجوانب الاجتماعية في التنمية وأهدافها ليست قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح ؛ لذا فان هذه المؤشرات تستعمل غالبا لتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم فمثلا يعتبر التسجيل المدرسي مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا نوعية التدريس. (العساف، 2011، صفحة 55)

ثالثا: مؤشرات الحاجات الأساسية

نتيجة للحضور في أداء GNP لدوره في قياس التنمية ؛ جرت محاولات عديدة لتلافي في ذلك القصور وتنوعت اتجاهاتها ومنهجياتها من تصحيح GNP إلى استحداث المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية ؛ وقد بين هايكس وستريتين أن منظومات الحسابات الاجتماعية التي يمكن أن تدمج المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم موحد وكذلك تحسين GNP ليصبح مقياس رفاه هي محاولات تفتقد الأساس المنطقي وتنتج خلطا في المفاهيم. (العساف، 2011، صفحة 55)

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية واقترحوا صيغ تضيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري بحيث يمكن تصنيفها وفق مدخل الإشباع إلى :

- الحاجات الممكن إتباعها بالتصرف الفردي مثل الحب والصداقة وتقرير الذات
- الحاجات الواجب إتباعها بالتصرف العمومي ومنظوماته مثل الأمن والرعاية الصحية والتزويد بالمياه
- الحاجات الممكن إتباعها من المدخلين معا

وتستعمل مؤشرات الحاجات الأساسية في عدة استعمالات :

1. تستخدم كمركزاشارة عن حالة التنمية على المستوى الوطني .
2. تستعمل كأداة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه
3. معلمات التخطيط (مؤشرات ومعدلات النمو المستهدفة ؛ قياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.....)
4. قياس جهود منظومة الخدمات المقدمة عموميا
5. تقويم أثار السياسات الاقتصادية وبدائلها على مدى إشباع مختلف الحاجات الأساسية ؛على مستوى الدولي
6. تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية

رابعا: مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة

1. **قياس الرفاه :** يدور جدل حول الدخل مقابل الانفاق كمعيار في الرفاه ويبرز هذا الجدل جزئيا من واقع ان البيانات منتوج العائلة تظهر عادة ان انفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتروح بين 80_90 من السكان ما يعني عدم الدقة في احد المقاييس او في هما معا (ابراهيم، 1984، صفحة 07)
2. **نوعية الحياة :** ان الاهتمام العالمي لنوعية الحياة حديث نسبيا ، وقد يكون مصدر الاهتمام القناعة بان نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن او متماشية مع التقدم الاقتصادي او الثقافي ونوعية الحياة تعتبر ذاتي جدا عن رفاه الفرد او شعوره بهذا الرفاه وقد تعبر عن جملة من الرغبات التي عندما تاخذ معا تجعل الفرد سعيدا او راض عن حياته ، لكن من النادر جدا ان يصل الانسان الى رضا كامل عن حياته او الاشباع الكامل لرغباته لذلك فان مفهوم نوعية الحياة لا يختلف من شخص الى اخر بل من زمن لاخر او من مكان لأخر قد يستعمل عموما بشكل يغطي المفاهيم مثل الامن والسلام وتكافؤ الغرض والمشاركة والرضى الذاتي وتعرض مشكلات قياس صعبة اذا كان من السهل الاقتناع ضرورة تحسين نوعية الحياة على المستوى الاكاديمي او السياسي .
3. **انماط المعيشة او مستواها :** تعمل هذه الجوانب العديدة من الباحثين والمؤسسات البحثية نذكر منها معهد الامم المتحدة للبحوث التنمية الاجتماعية الذي تناول في ابحاثة مستوى المعيشة ومكوناته وحاول تقديم دليل مركب عن مستوى المعيشة ، اضافة الى البنك الدولي الذي قدم عدة دراسات عن قياس انماط المعيشة ،

وعرف البحث النظري في نطاق دراسات البنك ، ويعتمد مستوى الرفاه الاقتصادي على عدد من العناصر مثل تركيب الكسب عدد المشاركين فيه عدد المعالين وعدد الساعات المكرسة لمختلف الانشطة المولدة للدخل .

خامسا: الأدلة المركبة

تبين كمية الاعمال الكبيرة المكرسة للأدلة المركبة الحاجة الى رقم وحيد سريع التناوب وسهل الاستعمال على غرار PC/GNP يكون مؤشر خاما عن التنمية الاجتماعية وبعض هذه الادلة اعدته جهات ودولية وبعضها من اعداد مجالات متخصصة وقد انشا مقياس مفرد عن ظروف المعيشة الدليل الدولي للمعاناة الانسانية متضمنا 10 مقاييس عن الرفاه البشري بما فيها الدخل ، وفيات الاطفال ، تغذية ، عدم امية الكبار وحرية الشخصية تشير في مايلي الى خمسة اعمال متفاوتة في المنهجية والتركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول في هذا الميدان. (الفضيل، 1989، صفحة 09_10)

1- **دليل مستوى المعيشة** : قسمت دراسة معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية 66 مجال مستوى المعيشة الى مكونات الحاجات الاساسية التي يشكل اشباعها اسهاما في المستوى العام للرضا المعبر عنه في المستوى المعيشة ، وهذه الحاجات الفزيائية كالتغذية والسكن والصحة او الثقافية كالتعليم والترويج والامن ، واضافت مكونا خاصا للتعبير عن الحاجات الاعلى التي تفوق الحاجات الاساسية
2- **دليل نوعية الحياة** : اعتبرLIU74 معد هذا الدليل ومطبقه على الولايات المتحدة ان نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المداخلات مادية وروحية ، وتتكون المداخلات المادية من ما يمكن تكملته من سلع وخدمات وثراء مادي ...الخ بينما تتضمن المداخلات كل مالا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجية مثل الانتماء الى جماعة الاحترام ،ام التقدير الذاتي الحب والعاطفة ...الخ وقد استعمل تسع مؤشرات حيث تمثل كل مؤشر بجملة من المتغيرات القابلة للتكمية تجاوز اجمالها 100 متغير
3- **دليل نوعية الحياة المادية** : يعتب من اقل المؤشرات المركبة او نوعية الحياة من حيث عدد المتغيرات ويشبه في ذلك دليل التنمية البشرية وقد وضع هذا الدليل استجابة الى الشعور بانه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقير اقتصاديا فان النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تنمية زيادات هامة في المستويات الدخل المطلقة للفرد فالدول ضعيفة الدخل وتحت افضل الظروف يمكنها التطلع لرفع دخولها الحقيقي للفرد من متوسط نحو 150 دولار الى 327 دولار بين 1975_2000 وهو امر لا يطمئن عن قدرة بلدان العالم على تحسين شروط الحياة لسكانها اكثر فقر فالدخل لا يعبر بالضرورة عن نوعية الحياة.

بعض مؤشرات التنمية في الدول العربية : تتفاوت معدلات التنمية البشرية بشكل كبير بين الدول العربية، اذ يتراوح دليل التنمية البشرية بين 0.437 في موريتانيا و 0.824 في البحرين ، في حين بلغ المتوسط لكافة الدول العربية 0.648 .

ونلاحظ ان الدول العربية تمكنت من تحقيق تقدم سريع في العديد من مؤشرات التنمية البشرية مثل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين الذي ارتفع منذ عام 1985 بحوالي 15 نقطة مئوية مسجلا بذلك اسرع معدل نمو بين كافة اقاليم العالم . كما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة بحوالي 14 عاما ليصل الى 66,4 سنة مقارنة ببداية السبعينات ، وكذلك معدل وفيات الاطفال الرضع الذي انخفض الى 85 حالة من كل الف مولود.

المطلب الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يسود اعتقاد لدى العديد من الاقتصاديين والسياسيين ان اهم عقبة تعوق عملية التنمية في الدول النامية هي قصور الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الموال لهذه الدول ، وتنقسم وسائل تمويل التنمية الاقتصادية عادة الى مصدرين اساسيين وهما مصادر التمويل المحلي ومصادر التمويل الاجنبي واللجوء الى التمويل عادة يكون عن طريق البنوك التجارية او الاسواق المنظمة وكذالك منشات التامين وشركات توضيف الاموال ، وذلك لتطوير عملية التمويل حيث ان المؤسسات تمول بطرق مختلفة مثل السندات ،الاسهم ،القروض .....الخ.

❖ **اولا: مصادر التمويل الداخلية :**

إن السياسة الرشيدة للادخار لابد ان تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لاغراض التنمية ، ومن الضروري توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار ذلك لان عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار ، وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الانتاج ، إلا ان مستوى الاستهلاك في البلدان الاقل نموا هو اصلا منخفض لذلك فان التاكيد يكون على رفع الميل الحدي للادخار، وفي هذا الصدد يشير بعض الاقتصاديين الى ان هناك الكثير من فائض العمل في البلدان الاقل نموا على شكل بطالة مقنعة ، وان مثل هذه البطالة يعتبرها بانها بمثابة ادخار كامن ، وان استخدامه لا يتضمن تخفيضا في الاستهلاك الجاري ، ويرى بعض الاقتصاديين بان مشكلة الادخار في البلدان النامية لا تتمثل في نقص حجم الفائض الاقتصادي . وتجدر الاشارة الى ان العبرة ليست في الادخار فحسب ولكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة لغرض زيادة راس المال الاجتماعي وإنشاء الصناعات. (القرشي، 2007، صفحة 188_190)

وتتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين اولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الافراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيار ، وثانيهما الادخار الاجباري وهو مايفرض على الافراد من قبل قوة خارجة عن ارادتهم ، ولايوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين راس المال ، وكل الخلاف ينحصر في مدى التاثر في كل منهما باتباع سياسة معينة. (عجمية، 2006، صفحة 198)

1. الادخار العائلي :

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح اي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الانفاق على اوجه الاستهلاك المختلفة. (عجمية، 2006، صفحة 199)

ويتخذ هذا النوع من الادخار صور عديد منها الاستثمار المباشر ، والذي يشكل جانبا مهما من الادخار في الريف وذلك عندما يقوم المزارعون باصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر. ومن صور الادخار العائلي الاخرى هي المدخرات التعاقدية مثل عقود التامين على الحياة او التامينات الاجتماعية ، وكذلك الزيادة في الاصول السائلة من خلال الاسهم والسندات ، ويؤكد البعض بان الدخول العائلية تقترن عادة بالمعدلات عالية من الادخار ، لكن البعض الاخر يرد بالقول ان الفئات الغنية لا توفر بالقدر الذي يتناسب مع امكانياتها.

ومن جملة الوسائل الفعالة لتعبئة المدخرات هي تشجيع الافراد على الادخار وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار المنتج ، ومن بين اشهر الوسائل الاختيارية لتعبئة المدخرات هي صناديق التوفيروالمحفزات التي تمنح المدخرين في البنوك الى جانب سعر الفائدة . وهناك وسائل اخرى للتشجيع الادخار مثل شهادة الاستثمار والايداع وعقود التامين (القرشي، 2007، صفحة 190_191)

2. ادخار قطاع الاعمال :

يتمثل هذا النوع من الادخار في الارباح المحتجزة لدى الشركات ، والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار ، ان حجم المدخرات القطاع الاعمال في البلدان النامية يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح . ويقسم القطاع الاعمال في البلدان النامية الى قطاع منظم وقطاع غير منظم الذي يضم محلات تجارية صغيرة وصناعات صغيرة والوحدات الخدمية الصغيرة . ومن الصعوبة بما كان تقدير المدخرات بهذا القطاع او تقدير حاجاته الى استثمار ، كما ان تعبئة المدخراته ليست ممكنة بالوسائل التقليدية . (القرشي، 2007، صفحة 191_192)

- **ادخار قطاع الاعمال الخاص :**

أي ما تقوم به المنشات والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره ، وتعتبر المدخرات هذا القطاع اهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصادية كما في الولايات المتحدة الامريكية ودول أوربا الغربية واليابان.

ويتوقف ادخار قطاع الاعمال على الارباح المحققة ، وعلى سياسة التوزيع تلك الارباح مستقرة ومنتظمة فانه يترتب على ذلك زيادة الادخار المنشات في فترات الرواج والرخاء ، بينما تميل الى الانخفاض او الاختفاء في فترات الكساد والركود. (عجمية، 2006، صفحة 211_212)

- **ادخار قطاع الاعمال العام :**

كان دور الدولة في التدخل الشؤون الاقتصادية محدودا، فطوال فترة طويلة لم يتعدى الدور الاقتصادي للحكومات اقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وادارتها وتطويرها ، وذلك لاهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية ، اضافة الى قيام الحكومات في عديد من الدول الراسمالية بانشاء المشروعات التي لا يقوى الافراد على اقامتها هذا الوضع تغير في الاونة الاخيرة ، وعلى الاخص في الدول النامية نتيجة لمجموعة من الاسباب من اهمها : (عجمية، 2006، صفحة 219_220)

- ✓ حصول معظم الدول النامية على استقلالها ورغبتها نحو الخروج من التبعية .
- ✓ تغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة ذيوع وانتشار المفاهيم الاشتراكية خلال فترة طويلة (1945_1985).
- ✓ رغبة الدول النامية واصرارها على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفشل القطاع الخاص واقتصاديات السوق في تحقيق هذه الغاية .
- ✓ عدم قدرة الافراد وقطاع الاعمال الخاص على تدبير الاموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات التي ترغب الدول النامية .

هذا ولقد اصبح لدى معظم الدول النامية في الوقت الحاضر قطاعا عاما يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الاكبر من خطط وبرامج التنمية.

الادخار الحكومي :

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الارادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية فان كان هناك فائضا اتجه الى تمويل الاستثمارات وتسديد اقساط الديون حالة مديونية الحكومة ، اما اذا زادت النفقات الجارية عن الايرادات الجارية ، اي في حالة وجود عجز ، فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات

القطاعات الاخرى . وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وعلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه الى مجالات الاستثمارات والتنمية المستهدفة . (عجمية، 2006، صفحة 222)

ومن المعتاد ان تكون نفقات الحكومة اكبر من ايراداتها، مما يضطرها الى اللجوء لمدخرات قطاع الاعمال لسد العجز. ان ارتفاع حصيلة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة من الضرائب المتزايدة هو ادنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي تدفع منه الضرائب)ولقد لعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية في اليابان وخصوصا في المراحل الاولى للتنمية. (القرشي، 2007، صفحة 192)

- **الضرائب :**

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الافراد والشركات الى الحكومة ،ان هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لاغراض الانفاق الجاري وكذلك لاغراض الانفاق الاستثماري ،والنوع الثاني من الانفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم راس المال.

- **التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) :**

إن مصطلح التمويل بالعجز اوما يسمى احيانا التمويل التضخمي يشير الى قيام الحكومة بتوفيرالتمويل لاغراض الاستثمار ، وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة او توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة الى وجود ادخار مسبق . وتلجا الحكومة الى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة . وذلك من اجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومية والذي تغطيه من خلال طبع النقود اوبيع الاوراق المالية التي تصدرها الى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها ،ان هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم . ويتلخص جوهر هذه العملية بتزويد المستثمرين اموالا اضافية ليتسنى لهم بمقتضاها اقتناص الموارد الحقيقية (عوامل الانتاج خاصة الايدي العاملة) من صناعات الاستهلاك بما يترتب عن هذا من انخفاض انتاج سلع الاستهلاك وبالتالي ارتفاع اسعارها ولما كانت الاجور ، وان ارتفعت ، لم تبلغ في ارتفاعها مبلغ ارتفاع الاسعار فسيترتب على ذلك انخفاض الكمية المطلوبة من سلع الاستهلاك وعلى هذا النحو يتحول هيكل الناتج الوطني لصالح السلع الاستثمارية ، او بمعنى اخر لصالح عملية التنمية. (القرشي، 2007، صفحة 193)

1. التمويل المصرفي :

تعتبر المصارف بأشكالها المختلفة اهم المنشات المالية في تزويد قطاع الاعمال سواء كان عاما او خاصا سواء كان يعمل في مجال الصناعة او الزراعة او التجارة او الخدمات الاخرى ، في تمويل كل من راس المال الثابت ورأس المال العامل، اي تتمثل في احتياجاتها الى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الاجل ،ففي ما يتعلق بتمويل الاصول الثابتة، عادة تقوم بها البنوك المتخصصة العقارية والزراعية والصناعية وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل المعايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية وفيما يتعلق بتمويل راس المال العام ، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية ومقابلة احتياجات التمويل الاضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل النقدية ومقابلة احتياجات التمويل الاضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل التي تختلف من صناعة الى اخرى فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة. (عجمية، 2006، صفحة 235)

ثانيا : مصادر التمويل الخارجية :

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية الى الامام تلجا عادة الي تدبير التمويل اللازم من الخارج، يعتبر البعض ان المدخرات الاجنبية يمكن ان تساعد عملية التنمية لكنها ليست ضرورية لها . وتجدر الاشارة الى اختلاف مفهوم التدفق الصافي للموارد المالية عن مفهوم الموارد الحقيقية ، حيث ان مفهوم صافي الموارد المالية لا يتضمن مدفوعات الفوائد وتحوبلات الارباح في حين ان مفهوم الموارد الحقيقية يتضمن مدفوعات الفوائد وتحويلات الارباح وتنقسم مصادر التمويل الخارجية الى مصادر تمويل خاصة ومصادر تمويل رسمية.

مصادر التمويل الخاصة :

وتنقسم بدورها الى قسمين هما الاستثمار الاجنبي المباشر والقروض التجارية .

- الاستثمار الاجنبي المباشر :

وهو الاستثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشات اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار، وان كلمة المباشر تعني سيطرة كاملة او جزئية على المنشات التى توجد داخل البلد المضيف ، وبعبارة اخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها اجانب سواءا بملكية كاملة اوبحصة تكفل السيطرة على ادارة المشروع ، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية او فروع لشركات اجنبية في الخارج. (القرشي، 2007، صفحة 197_198)

وينقسم هذا النوع من الاستثمار الى قسمين : (القرشي، 2007، صفحة 199)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة :

ويقصد بهذا النوع تملك اصحاب راس المال الاجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة ، وقد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات.

الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية :

وهي تاخذ الشكل الثنائي في النشاط تاخذ واحد او اكثر من الاشكال التالية :

- ✓ شركات تتوزع فيها الملكية بين راس المال الاجنبي وراس المال الوطني العام (الحكومي).
- ✓ شركات تتوزع فيها الملكية بين راس المال الاجنبي وراس المال الوطني الخاص.
- ✓ شركات تتوزع فيها الملكية بين راس المال الاجنبي من جهة وراس المال الحكومي وراس المال الوطني من جهة اخرى .

القروض التجارية :

تعتبر القروض التجارية من اكبر انواع المدخرات الاجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع. وهي تلك المقادير التي تقدمها منظمة او حكومة معينة تابعة لبلد معين للبلد الاخر وضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفين.

مصادر التمويل الرسمية :

التدفقات الثنائية (الحكومية) :

إن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على اساس تفضيلية ، اي انها تتضمن عنصر المنح ، ولهذا تسمى مساعدات انمائية رسمية حيث تعرف ب (AID) وتتكون التدفقات الثنائية من العناصر الاتية :

المنح :

إن المنح لا تمثل اية التزامات على البلدان المستلمة لها ،انها تمثل انتقال رؤوس الاموال الاجنبية من البلدان المانحة الى البلدان النامية ، وفي مثل هذه الحالة فان البلد المستلم للمنحة ليس ملزما بدفع اي شيء ، لا اقساط ولا اسعار الفائدة . وهي نوعان الاول يرتبط بمشروع او ببرنامج حكومي والثاني يوفر دعما لتغطية نفقات الحكومات بشكل عام ،تضاف المنح الى الايرادات الحكومية بصفتها عاملا يؤدي الى تخفيض العجز لا الى تمويله.

القروض :

وهي نوعان القروض قصيرة الاجل وقوض طويلة الاجل وهي تنقسم بدورها الى قسمين قروض ميسرة اي بفائدة منخفضة وبفترة سداد طويلة ، اما القروض غير الميسرة الفائدة فيها تكون مرتفعة وتضاهي اسعار الفائدة السائد في السوق العالمي ، وان فترة السداد تكون فيها قصيرة.

الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر :

ويمثل ذلك استثمار الموارد الأجنبية الخاصة في اقتصاديات البلدان النامية مع امتلاك هذه النشاطات سواء بشكل تام أو جزئي ، ويكون في غالب الأحيان من قبل الشركات متعددة الجنسيات ، وهذه الأخيرة وهي التي تقوم بنشاطات إنتاجية في أكثر من بلد.

تدفقات المساعدات متعددة البلدان المتقدمة :

تعتمد على فوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال وكذلك من سداد القروض السابقة.

المبحث الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية وأهدافها وعقباتها

إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة وتسعى إلى بلوغ العديد من الأهداف حيث أنها تتلقى عدة عقبات تعرقل مسارها، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى كل ما ذكرناه.

المطلب الأول : أبعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح لنا بان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل الأتي :

1. البعد المادي للتنمية :

يستند هذا البعد على حقيقة ان التنمية هي نقيض للتخلف ؛ وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلص واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن مفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال ؛ الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ؛ أي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ؛ وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي ؛ وتكوين السوق الداخلية ؛ وهذا ما يعرف بجوهر التنمية . فالبلدان المتخلفة تحتاج الى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي :

- تحقيق التراكم الرأسمالي
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل
- سيادة الإنتاج السلعي
- عملية تكوين السوق القومية

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا . ذلك لان عملية التصنيع تؤدي الى تنويع الهيكل الإنتاجي ،ولهذا فان التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع . ومعلوم ان عملية التصنيع تتطلب أحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية , وتهيئة القاعدة الصناعية , وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغير في البنيان الاجتماعي (محمودي، 2012، صفحة 52) .

2. **البعد الاجتماعي للتنمية :**

إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق. (القرشي، 2007، صفحة 53)

3. **البعد السياسي للتنمية :**

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية ؛ وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، ان التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على الدول النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب ان تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود الى السيطرة على اقتصاديات الدول النامية. (محمودي، 2012، صفحة 54)

4. **البعد الدولي للتنمية :**

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت الى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .وشهد عقد الستينات نشات منظمة الغات (GATT) اي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ؛ وكذلك نشاة منظمة الاونكتاد (UNCTAD) اي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ وتهدف هذه المنظمات الى تحقيق علاقات دولية اكثر تكافؤا. (مهدلي، 2012، صفحة 54)

5. **البعد الحضاري للتنمية :**

اشرنا سابقا بان مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي الى مولد حضارة جديدة . ويعتبر البعض بان التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية.

فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية ؛ بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الانسانية. (محمودي، 2012، صفحة 55)

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة الى ان ترفع مستوى معيشة سكانها ؛ وليس هناك من شك إن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك الى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية . حيث يصعب تحديد وبشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميما على جميع بلدان العالم (الجيوسي، اسس التنمية الاقتصادية، 2009)؛ إلا ان هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها في معظم البلدان النامية من خلال الخطط التنموية التي يضعها متخذو القرار وذوي العلاقة في هذه البلدان . وقد تم تحديد هذه الأهداف من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الذي تبنته الأمم المتحدة في أيلول عام 2000 :

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية .
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي او التضخم.
- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة في استخدام هذه الإمكانيات
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج .
- السعي لتوفير الاساليب الفعالة واتباع هذه الاساليب في تسريع انشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. (الجيوسي، 2009، صفحة 8)

المطلب الثالث : عقبات التنمية الاقتصادية

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية نوجزها في ما يلي :

- **المشاكل الاقتصادية:**

1. الحلقة المفرغة للفقر

إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي (NURKSE) الذي يؤكد بان الحلقة المفرغة للفقر تعمل على ابقاء المستوى المنخفض للتنمية في الدول النامية تعمل على ابقاء البلد الفقير فقيرا. ان اصل الفكرة، كما مر بنا سابقا يعود الى حقيقة ان الانتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل اضافة الى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي . وان حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات) . ولهذا فان هذه البلدان تجد انه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر . ومن اجل كسر هذه الحلقة يتعين على الدول النامية ؛أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات اكبر من الادخارات من الفقراء ا وان تجد الموارد من خارج بلدانها . وبالتالي تستطيع ان تكسر هذه الحلقة المفرغة وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب. (بسيوني، 2012، صفحة 154)

2. محدودية السوق

إن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج . بحيث يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية . وينتقد البعض صحة هذه الفكرة بالقول بان وفورات الحجم تظهر في بعض الصناعات وليس كلها ؛ ثم انه رغم تدنى مستوى دخل الفرد في الدول النامية لكن هناك أعدادا كبيرة من السكان ؛ في بعض الدول ؛مما يجعل حجم الدخل الكلي وبالتالي حجم الطلب كبيرا . إضافة إلى ذلك فانه يسبب تخلف وسائل النقل والأنظمة التجارية في الدول النامية فان هذه الدول ليست لديها سوق واحدة متكاملة بل مجموعة من الأسواق المجزاة ؛ بحيث يمكن القول بان محدودية السوق تمثل مشكلة لبعض الصناعات في بعض الدول وفي بعض الحالات النادرة يمثل السوق سببا رئيسيا لتعثر عملية التنمية. (محمودي، 2012، صفحة 155)

3. الازدواجية الاقتصادية

الازدواجية ظاهرة مرافقة للنمو في الاقتصاد النقدي والتي تظهر إما بشكل طبيعي بسبب التخصص ؛ أو تفرض من الخارج من خلال استيراد نظام اقتصادي غريب هو النظام الرأسمالي . تتسم بالاختلاف بين العادات الاجتماعية فيما بين قطاع الكفاف وقطاع التبادل وكذلك بفجوة بين مستويات التكنولوجيا بين قطاع الكفاف الزراعي وبين القطاع الصناعي النقدي، وربما أيضا بفجوة في مستوى دخل الفرد فيما بين أقاليم البلد الواحد .

والقطاعات المتقدمة تتمتع ؛ عادة بسهولة الوصول للموارد النادرة لأغراض الإنتاج والتي تمثل السبب الرئيسي لإدامة الازدواجية .

بحيث تؤثر سلبا على عملية التنمية بل وتعيقها وذلك لان القطاع المتقدم يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني وليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينها وبين بقية الاقتصاد الوطني. (محمودي، 2012، صفحة 156)

4. قيد الصرف الأجنبي

يؤكد العديد من الاقتصاديين من أمثال (MYint) و (R prebiSch) و (Singer)و (A LeWis) و(G Myrdal) وغيرهم بان قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى الدول المتقدمة ؛ الأمر الذي يقود إلي ظهور قيد الصرف الأجنبي ؛ وحتى عند انفتاح الدول النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا ؛ إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصاديات النامية . ذلك لان الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصاديات وكشفها على التقلبات الدولية في الطلب وفي أسعار المنتجات ؛ خصوصا وان معظم صادرات هذه الدول هي من السلع الأولوية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية . ولهذا فعندما تنخفض أسعار مثل هذه المواد لا تزداد الكميات المطلوبة منها بأكثر او بنفس نسبة انخفاض الأسعار . وخلال فترات الركود الاقتصادي العالمي فان نسب التبادل التجاري تميل لغير صالح هذه الدول وبالتالي تنخفض حصيلتها من العملات الأجنبية وتؤثر سلبا على وتائر التنمية لديها . كما يؤثر ذلك أيضا على وضع ميزان المدفوعات ولهذا فان غالبية الدول النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية وبالتالي يمثل عقبة في طريق تنميتها. (محمودي، 2012، صفحة 157)

5. محدودية الموارد البشرية

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية . حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج(الجغرافية والمهنية).

وإن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه إضافة إلى ذلك فان القيم التقليدية البالية والمؤسسات الاجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية.

وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فان البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفـء والمطلوب.

لهذا فان محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية. (محمودي، 2012، صفحة 158)

المشاكل الاجتماعية، السياسية والفكرية :

تعترض الدول النامية صعوبة التغلب على الكثير من العادات والمفاهيم التي لم تعد تتلائم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثير سلبي على التنمية مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد ،فيصعب تعليمهم ،علاجهم، توفير السكن الملائم ،والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي .بالإضافة إلى إسراف الحكومات في استخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية أما المعوقات السياسة فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة ،الأمر الذي يبعد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فيؤثر ذلك مباشرة في التنمية. (الحبيب، 1985، صفحة 45)

المشاكل التكنولوجية والتنظيمية

حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك ، من اجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجية في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية . بالإضافة إلى سوء إدارة المنشات وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.

وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من اجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة ، وضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة.

خاتـــمة:

إن التنمية الاقتصادية تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما وذلك من خلال أحداث تغيير واضح في أحجام وقيم هذه المكونات وعلاقاتها الهيكلية البينية والضمنية ؛ولكن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية .

ومن بين النماذج التنموية الذي يتميز بقطاع الدولة الرائد في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص فقطاع الدولة يدخل في المجالات الاقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه أما لضخامة رؤوس الأموال أو لقلة المرودية والربح فيها ؛ وعند نجاح تلك المشاريع تباع للخواص وقطاع الدولة له الحق في الامتلاك والسيطرة بصورة كاملة على قطاع البنوك بهدف ضمان استمرار تمويل المشاريع الخاصة وكذلك بعض القطاعات ومجالات الهياكل الأساسية ذات الطابع لخدماتي إن الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية إنما نشا نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية .

الفصـــــل الثانـي

القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية

تمهيـــد:

لأسباب عديدة وعوامل كثيرة أخذت الدول النامية ومنها الجزائر كدولة نامية على عاتقها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد مساراتها ،لذا كان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دورا أكبر حيث كلفت به مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية للمواطنين والإدارة ،وفي ظل هذه المعطيات لم يفسح المجال للقطاع الخاص وبقي مهمشا ،لكن مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين ودخول الاصلاحات الاقتصادية الرامية على إحداث تغييرات جذرية على الاقتصاد الوطني ،تحولت النظرة للقطاع الخاص من التهميش إلى الاعتراف إلى التماس المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية. وسنعرض هذا الفصل في ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول : ماهية القطاع الخاص

المبحث الثاني :آثار سياسة الخوصصة على القطاع الخاص

المبحث الثالث :القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص

منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبالتزامن مع سياسات تحرير الاقتصاد ،تم تبني النهج الليبرالي في توجيه السياسات الاقتصادية الذي أعطى مجالا أكبر للقطاع الخاص في إدارة المشاريع والأعمال الاقتصادية ،ارتبطت قضية تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية ارتباطا مباشرا ووثيقا بإعادة تقييم دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

كما تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية وكأسلوب لتسريع خطى النمو وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص قسم من الاقتصاد العالمي تعود جذوره إلى الأنظمة الرأسمالية في دول العالم المتقدم وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا :الخلفية التاريخية لنشأة القطاع الخاص

لقد تأثر القطاع الخاص وتطور في البلدان النامية بالظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وكذا الأفكار العامة التي انتشرت في هذه البلدان وببروز توجهات كانت في غالب الأحيان تسيء إلى سمعته وتحد من توسعاته ومن دوره، حيث مر هذا القطاع بتطورات عديدة غيرت من دوره في الحياة الاقتصادية و في عملية التنمية الوطنية والمحلية، ويكون ذلك بناءا على ما تميز به الميدان الاجتماعي من تغيير لأنماط المعيشة والإيديلوجيات، وما يتميز به الميدان السياسي فيما يخص جانب الديمقراطية وحب الابتكار والتقدم، وكذلك ما يتميز به الميدان الاقتصادي المحلي من اهتمام بترقية القطاع الخاص وتطويره ويعود تهميش دور هذا القطاع الخاص في الماضي إلى مجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها كالأتي: (طاهري ز.، 2013/2012، الصفحات 69-70)

- قلة الموارد الذاتية لديه يجعله غير قادر على ولوج أي نشاطات إنتاجية ذات متطلبات مالية وتقنية عالية ومكلفة.
- انعدام روح المبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي.
- الحالة البدائية للقطاع الخاص.
- عدم دعم القيادة السياسية للقطاع الخاص وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل هذا القطاع.

ثانيا: تعريف القطاع الخاص

لقد تعددت المفاهيم التي تحاول تحديد تعريف معين للقطاع الخاص ، إلا أن جل هذه التعاريف ذهبت إلى نفس المعنى تقريبا ،نذكر من هذه التعاريف مايلي:

يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة و يفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصاد بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة. (الموسوي، 2001، صفحة 18)

كما يمكن تعريف القطاع الخاص على:" أنه القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن". (مياسي، 2012، صفحة 105)

كما يمكن تعريفه :" على أنه ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع للسيطرة الحكومية ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية ". أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فيعرف على أنه وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة سنة 1993 :" المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، الهيئات التي لا تهدف للربح و تخدم العائلات و ذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة". (بسبع، 2010، صفحة 49)

و ينقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين: (خميس، 2011، صفحة 205)

1- قطاع خاص منظم: و هذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية .

2- قطاع خاص غير منظم: يظم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية، التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة و غالبا ما تختلط الملكية بالإدارة لاسيما و أن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة على أحسن تقدير وهذا القطاع لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية.

وبناءا على هذه التعريفات يمكن وضع التعريف التالي للقطاع الخاص: "هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وادارتها".

المطلب الثاني: عوامل ظهور القطاع الخاص والمحددة لنموه

تأثر ظهور القطاع الخاص بعدة عوامل محددة نموه، وسنذكر فيما يلي أهم هذه العوامل .

أولا: عوامل ظهور القطاع الخاص

لقد تأثر نشوء القطاع الخاص وتطوره في البلدان بالظروف السياسية والاقتصادية و كذا الاجتماعية والأفكار العامة التي انتشرت في هذه البلدان، وكذا مع بداية التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحديث (اقتصاد السوق) ولا يختلف نهج ظهوره بين هذه الدول، فقد ظهر أولا في مجال التجارة الخارجية تبعا لتحول الاقتصاديات الوطنية من نموذج اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى نموذج اقتصاد التبادل التجاري مع العالم، غير أن النقلة الأهم في بروز القطاع الخاص وتطوره تبدأ عندما تتحول الاستثمارات من القطاع التجاري والمالي إلى القطاع الصناعي. (مولاي و بونوة، 2010، صفحة 62) ومن أهم عوامل ظهور القطاع الخاص ما يلي : (الموسوي، 2001، الصفحات 22-23)

- ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع الميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق.
- التعرف على فرص الاستثمار، لا نبالغ إذ قلنا إن التعرف على فرص الاستثمار يعتبر أحد عوائق نمو الاستثمارات الخاصة في البلدان النامية كافة. بحيث يصعب على الفرد في الكثير من الأحيان تحديد المشايع المجدية له، ويمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها (مثلا وزارات الصناعة وبنوك التنمية...)، بإنشاء مؤسسة متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار.
- ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر والساعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة، والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة، إلى جانب الصفات الاندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي التسويق وفي الإنتاج .
- لابد من استحداث وسائل آليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتداء من الشركات التضامنية، وصولا إلى شركات المساهمة العامة والخاصة، وشركات التضامن بالأسهم، وإلى جانب هذه المؤسسات المالية تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات.
- نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) إلى تسهيل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة.

ثانيا: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص كثيرة ومتداخلة لكن نذكر منها: (مولاي و بونوة، 2010، الصفحات 390-391)

- **معدل نمو الناتج المحلي:** هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تساهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على مشاريع استثمارية جديدة.
- **القروض المصرفية** :يتركز الانفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص.
- **سعر الفائدة:** إن العمل بأسعار فائدة حقيقة يؤدي إلى قيم موجبة والتي حتما ستؤدي إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى تؤدي إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارت الأكثر كفاءة ولأكثر ربحية.

- **الضرائب:** تؤثر الضارئب المباشرة سلبيا على القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الاستثمار، وكذا الضارئب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضارئب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضارئب .
- **الانفاق الحكومي:** الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الانفاق الحكومي والقطاع الخاص.

المطلب الثالث: أهداف القطاع الخاص و خصائصه وأهميته

للقطاع الخاص مكانة كبرى في مختلف الدول لما يقدمه من خدمات، وهنا تتجلى أهميته بالإضافة إلى أنه يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف ويتميز بالعديد من الخصائص، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى أهميته وأهم الأهداف التي يرجو تحقيقها وأغلب الخصائص التي يتميز بها .

أولا: أهمية القطاع الخاص

تبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط ودفع عجلة الاقتصاد، وذلك من خلال إيجاد وزيادة فرص العمل للمواطنين، والتي لن تؤدي فقط إلى زيادة مداخيلهم وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير حياة كريمة لهم، بل سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة ورفع مستوى الإيرادات الضريبية، كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم، سواءل وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، وتقليص حجم المديونية وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية، ومحاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام. (ال ياسين، 2001، صفحة 33)

بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية لجلب القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي ورفع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية، لهذا فأهمية القطاع الخاص تظهر في العديد من المجالات من خلال فتح فضاء لاستقلالية الوسائط الثقافية، وتعزيز حرية التعبير والنقد والإبداع، كما أنه من المتوقع أن تساهم الروح التنافسية من تأسيس قاعدة الاستثمار الداخلي والخارجي وتطوير الفرص من خلال خلق مشاريع تنموية حيوية تعود على الدولة بفوائد اقتصادية واجتماعية وتحسين البيئة الاستثمارية بجذب استثمارات القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي وحفز النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية والخدماتية. (بن عبد العزيز، 2014/2013، صفحة 52)

قدرة القطاع الخاص في التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية من حوله، من منطلق أن له ذاتية في الحركة. (طاهري ز.، 2013/2012، صفحة 71) فالقطاع الخاص يعد اللبنة الأولى لاقتصاد كل المجتمعات فهو الأصل في كل التنظيمات الاقتصادية التي تتجاوز مرحلة الشيوع. (الأبرش و مرزوق، 2003، صفحة 19)

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد المحلي ككل مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار، كما تبرز أهمية القطاع الخاص في تنمية وتقدم الدول فكثير من تجارب الدول المتقدمة تشهد كيفية تحول المؤسسات والمراكز الحكومية من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص، وذلك لقدرة هذا الأخير على الابتكار وبذل الجهد في الإدارة وفي تحسين وتنمية أمواله. فالقطاع الخاص هو عمود أي دولة ومن دون جهده لن يكون هناك مشروع وطني مستقل. (مولاي و بونوة، 2010، صفحة 3)

وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية القطاع الخاص في النقاط التالية:

- محاربة الفساد الاقتصادي والقضاء على آلياته.
- العمل على تحسين وضع الحكومة المالي.
- تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات.
- رفع فعالية الاقتصاد وتحسين أدائه.
- إعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام والخاص.
- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار.
- تحقيق الفعالية في عملية التنمية، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الحديثة.

ثانيا: أهداف القطاع الخاص

للقطاع الخاص أهدافا تسعى الحكومات لتحقيقها حيث أن هذه الأهداف منفصلة بين مصلحتين مصلحة فردية (شخصية) يرغب في تحقيقها المعني بها، ومصلحة متعلقة بالدولة تسعى إلى تحقيقها عن طريق القطاع الخاص، وهي الأهداف التي تمس الدولة وعليه يمكن أن نوجز هذه الأهداف فيما يلي: (خميس، 2014، الصفحات 90-91)

1- **الأهداف الفردية:** وهي بطبيعة الحال السعي الشخصي لتحقيق المنافع الذاتية كتحسين الوضعية المالية للمستثمرين الخواص في رفع أرباحهم ومداخيلهم لأجل الثروة، وتنميتها سواء لصالحهم في الحاضر والمستقبل لأحفادهم وعائلتهم. إضافة إلى طموحات ذاتية أخرى تكمن في المشارب المرتبطة أساسا بالمصلحة السياسية وربما قد تكون عرقية أو إنتمائية.

أما الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق المشروعات الخاصة أو عن طريق ما يقوم به الخواص من استثمارات فيمكن محورتها على النحو الآتي :

2- **الأهداف السياسية:** إن فتح المجال أمام القطاع الخاص يعتبر هدفا سياسيا عالميا وهو محاولة اندماج اقتصاديات البلدان في الاقتصاد العالمي.

- منح حوافز وأولويات للاستثمار لبعض الأقليات العرقية بحسب خصائصها وعاداتها لأجل دمجها في المجتمع ومشاركتها وعدم تهميشها.
- التزام الحكومات بالبرامج للمؤسسات المالية المقرضة حيث يعتبر القطاع الخاص جزءا من الهدف السياسي.

3- **الأهداف الإجتماعية:** هناك عدة أهداف في الجانب الاجتماعي للقطاع الخاص والهدف الذي يمكن أن يحققه القطاع الخاص هو إحداث تكامل في المناطق التي يتواجد فيها المستثمرين الخواص في شتى أنواع النشاطات وبفضل هذا تمكنت بعض الدول من تحقيق توازن إنمائي وذلك بإتباعه ببعض المشاريع التي تكلف الدولة رأس مال باهض.

ومشاريع ذات كثافة استقطاب للعمالة الكبيرة في ظل محدودية طالبي هذه الخدمات، كإنشاء مدارس ومصحات أو مستشفيات كبيرة في مناطق نائية غير مؤهلة بالسكان أو بالتعداد غير الكافي للسكان أو وحدات نقل كبيرة...إلخ ، فالخواص المحليون هم أقدر بذلك من الدولة في حدود إمكانيتهم.

4- **الأهداف الإقتصادية:** إن الهدف الذي ترغب الدولة في تحقيقه بفضل القطاع الخاص هو تنمية الروح التنافسية النزيهة، حيث أن التنافس له آثار جيدة في توسيع القاعدة الإنتاجية، ومنه فإن التعداد الكبير للمنافسين يوفر العروض بشكل كبير في الأسواق، سواء السلع أو الخدمات بأسعار مدروسة، حيث توفر هذه المنافسة كذلك الاستقرار في الأسعار بفضل هذا التنافس وبالتالي تحقق الدولة هدفا هاما هو الاستقرار والتوازن.

فالبنسبة للدولة المتقدمة تسعى إلى خفض العجز المالي لميزانيتها وهذا بهدف توجيه هذه الأموال إلى مصالح يصطلح عليها بالمنافع العامةن كالأمن والتسلح...إلخ. حيث أن الأموال التي كانت تنفقها في القطاعات الأخرى توجه إلى تدعيمها عسكريا وسياسيا .

أما بالنسبة للدول النامية وما خلف المستعمر من قطاع تقليدي هش سعت الحكومات و الدول في تنمية مجتمعاتها عن طريق قطاعاتها العامة، كوسيلة لتحقيق النمو في بلدانها، فأدى هذا إلى المزيد من الإنفاق العام، الذي كلفها أموالا تفوق طاقتها في مواردها وأدى هذا إلى إحداث عجز متكرر في ميزانيتها مما أدى إلى سد هذا الوضع المالي سواء في المبالغ المستدانة أو خدمات الديون حيث بادرت إلى تشجيع القطاع الخاص كهدف إلى التقليص من حجم النفقات العمومية الحقيقية بوجه خاص.

ثالثا: خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال النشاط تحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل. ومن أهم خصائصه: (بن الحاج، بدون سنة، صفحة 241)

- وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح .
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال ما يخفض من إنتاجيته.
- السرعة في الإنجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية.
- يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.

المبحث الثاني: آثار سياسة الخوصصة على القطاع الخاص

تعتبر الخوصصة إحدى سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد ظهرت الدعوة إلى الخوصصة في إطار تحول إستراتيجية التنمية من النموذج الشمولي المخطط إلى النموذج الحر الذي يعتمد على آلية السوق، ويعود السبب في الرغبة في هذا التحول إلى النتائج التي حققها النموذج الشمولي المخطط والتي تكن بالمستوى المطلوب، على أن نطاق نشاط القطاع العام قد اتسع بدرجة أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص وتضييق الخناق عليه في بعض الأحيان.

المطلب الأول: ماهية الخوصصة

من المفيد أن نعرض أولا المفاهيم المتعلقة بالخوصصة ومن ثم التطرق إلى أشكالها.

أولا: مفهوم الخوصصة

دخل مصطلح الخوصصة privatisation القاموس أول مرة عام 1983، خلال الحقبة التاتشيرية ببريطانيا، وبدأت أعمال الخوصصة ببيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص كالكهرباء والسكك الحديدية والمياه والنقل العام، وقد ترجم المصطلح إلى اللغة العربية بعدة مرادفات أهمها: الخصخصة، التخاصية، التخصيص، الفردنة...إلخ. (فالح، 2010، صفحة 9)

ويمكن تعريف الخوصصة بأنها:" زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة (القطاع العام)، فهي إذا التحول التدريجي نحو القطاع الخاص و هي تعبير عن نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة و بالتالي هي وسيلة لزيادة الانتاج وتحسين الجودة وخفض تكلفة الوحدة المنتجة وكبح نمو الانفاق العام وكذلك تدبير السيولة اللازمة لسداد ديون الحكومة". (الحناوي، 1998، صفحة 19)

وفي بحثنا هذا سنستخدم مصطلح الخوصصة حيث:" يعد المفهوم الضيق للخوصصة المفهوم الأكثر انتشارا ويعني بيع أصول المشروعات العامة، أو المشروعات التابعة للقطاع العام، أو أسهمهما إلى الأفراد سواء كان البيع كليا أو جزئيا، وسواء تم البيع للعاملين بالمشروع أو لمستثمر رئيس أو من خلال سوق الأوراق المالية". (المرسي، دون سنة نشر ، الصفحات 12-13)

ثانيا: أشكال الخوصصة

يمكن التمييز بين الأشكال التالية للخوصصة :

1- الخوصصة الكلية والخوصصة الجزئية:

تكون الخوصصة كلية إذا تم طرح الأصول أو الأسهم الخاصة بالشركات بالكامل للبيع بشكل مباشر أو في سوق الأوراق المالية، وتكون جزئية إذا كان المطروح للبيع هو جزء من أصول أو أسهم الشركات، كأن يطرح للبيع 10% أو 20% أو 40% فقط من هذه الأصول، ولا تخرج الشركات عن نطاق قطاع الأعمال العام إلى نطاق شركات المساهمة إلا إذا كانت نسبة ملكية القطاع العام فيها أقل من 50% من قيمة الأصل أو أسهم الشركة، حسب العرف القائم. (حسين، 1997، صفحة 85)

2- خوصصة الملكية وخوصصة الإدارة :

خوصصة الملكية نقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع المباشر أو بطرح الأسهم في سوق الأوراق المالية. أما في حالة خوصصة الإدارة فيستمر الاحتفاظ بملكية القطاع العام مع جعل الإدارة أجنبية. فالهدف من خوصصة الإدارة هو تحسين الكفاءة الاقتصادية ومحافظة الدولة على الملكية، وهي تمثل مرحلة انتقالية في طريق إنهاء ملكية الدولة. (بعلوج، 2004، الصفحات 3-7)

المطلب الثاني: أهداف الخوصصة

تتمثل الأهداف الأساسية لعملية الخوصصة فيما يلي: (المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، 2005، الصفحات 36-37)

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.
- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الانتاجية.
- خلق مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الموال المحلية والعربية والأجنبية.

إضافة إلى ما سبق هناك أهداف أخرى للخوصصة تتمثل في ما يلي: (ناصري، 2009، الصفحات 41-42)

- جذب الاستثمار الخارجي المباشر وغير المباشر وذلك من خلال استقطاب مؤسسات استثمار أجنبية لشراء حصص في المؤسسات العامة المباعة، ويقدر أن تساهم هذه الاستثمارات في حالة توطينها في توسيع القاعدة الانتاجية والتحفيز من حدة البطالة.
- التوسع السريع في البنية التحتية سيؤدي إلى الزيادة في إيرادات الحكومات التي ستحصل عليها من عمليات البيع إلى تمكينها من استغلال هذه الإيرادات في مشروعات البنية التحتية.
- تطوير أسواق المال المحلية و توجيه المدخرات الخاصة للاستثمارات طويلة المدى، يمكن أن تعمل الخوصصة على تطوير الأسواق المالية المحلية، وذلك من خلال زيادة قاعدة الأسهم والملكية، وتعمل أيضا على جذب المستثمرين الذين يبحثون عن تنويع محافظهم المالية، واللذين يثقون بالإدارة غير الحكومية.
- تعزيز المالية العامة و زيادة الإيرادات العامة، إضافة إلى الزيادة في الضرائب التي ستجنيها الدولة ستؤدي الخوصصة إلى توليد إيرادات كبيرة يمكن استخدامها في سداد الديون العامة، مما سيؤدي إلى تخفيض أعبائها. وفي حالة استغلال هذه الإيرادات في البنية التحتية، فإن ذلك سيعمل على تقليل الضغط على المالية العامة.
- تفرغ الحكومة للأنشطة الأساسية سيؤدي إلى إنسحاب الحكومة من بعض الأنشطة الإنتاجية المباشرة إلى تفرغها لزيادة كفاءة ورفع أداء الأنشطة الأساسية كالتعليم والصحة.

- إعطاء إشارة للمستثمرين عن التزام الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية، من خلال تبنيها لبرامج إصلاحية محددة، والتزام الحكومة بالانسحاب من الأنشطة الإنتاجية المباشرة وحصر دورها في التنظيم والرقابة.
- الحصول على التكنولوجيا والمعارف الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: آثار سياسة الخوصصة على القطاع الخاص

للخوصصة آثار إيجابية وأخرى سلبية ومن أجل أن تحضى برامج الخوصصة بالقبول، على حكومات البلدان الآخذه بهذه السياسة أن تعمل على الاستفادة من آثارها الإيجابية والتصدي لآثارها السلبية من خلال سياستها الاقتصادية. وفي ما يلي عرض لأهم هذه الآثار:

أولا: الآثار الإيجابية

1- تعمل الخوصصة على وضع المؤسسات أمام تحديات السوق وقوانين المنافسة، وإلغاء عناصر عدم الكفاءة التي عادة ما تنتج عن التدخل الحكومي في إدارة المؤسسات العامة وفق أولويات غير اقتصادية، فالخوصصة تعمل على إحلال الحوافز و الأسس الاقتصادية المسندة على معايير الكفاءة الاقتصادية، محل الادارة الحكومية التي دفعت بالمؤسسة العامة إلى التراخي في رفع كفاءتها الاقتصادية و التسييرية، وعادة ما يأخذ تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات المخوصصة أحد الأشكال الموالية: (سعيداني، 2013، صفحة 22)

- زيادة الناتج الكلي باستخدام نفس الحجم من الموارد.
- تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس الحجم من الإنتاج.
- تحسين نوعية الإنتاج وتطويره من خلال تنشيط الاختراع والتجديد.
- تحقيق الكفاءة الناجعة من التنافس والتنظيم، التي تستوجب توفير الظروف التنافسية داخل وخارج المؤسسة.

2- إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقات المتوسطة، من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك أجزاء وحدات القطاع العام، وهذا تطبيقا لمبدأ توسيع قاعدة الملكية للمساهمة الشعبية. (سعيداني، 2013، صفحة 23)

3- من المفترض أن تنخفض أسعار الاستهلاك سواء للسلع أو للخدمات بعد تطبيق الخوصصة نتيجة للزيادة المتوقعة في المنافسة بين الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الانتاج وتقدم خدمات. (فالح، 2010، صفحة 34)

4- إن عملية الخوصصة تؤدي حتما إلى زيادة بين المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما ينتج عن التخاص من عناصر عدم الكفاءة والإهمال والتسيب.

فالقطاع الخاص أقدر على توليد الحافز من التجديد و يساعد على ظهور منظمين و إداريين أكثر كفاءة على إدارة النشاط الاقتصادي، كما يساعد أيضا على التخلص أو تقليص التدخل الحكومي في قرارات المشاريع الاقتصادية ورسم سياساتها الهادفة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن. (ناصري، 2009، صفحة 62)

5- كما تشير تجارب الخوصصة في أغلب دول العالم أن أهم نتائجها هي زيادة الاستثمارات الإجمالية، فالنمو الاقتصادي يمكن تعزيزه بمجموعة من السياسات التي ترمي إلى تشجيع الاستقرار الاقتصادي، التحكم في التضخم، عجز منخفض في الميزانية العامة، دين خارجي يمكن الوفاء به، تشجيع الكفاءة على التجارة الخارجيو و تحرير سعر الصرف ، هي عوامل كلها مساعدة على تدعيم الثقة وبالتالي المزيد من تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. (ناصري، 2009، صفحة 62)

ثانيا: الآثار السلبية

1- الخوصصة تؤدي إلى سيطرة القطاع الخاص بشكل تام على النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في المجتمع تؤدي إلى انهيار مصلحة محدودي الدخل واتساع التفاوت في الدخول والثروات واتساع نطاق الفقر والمرض والجهل.

2- التقليل من إنتاج السلع الاجتماعية حيث أن الإنتاج طبقا لنظام آلية السوق وطبقا للقوة الشرائية سيقلل من إنتاج السلع منخفضة الثمن. (ناصري، 2009، صفحة 64)

3- زيادة تكاليف إجراءات التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والتي تتمثل أساسا في نفقات سير الأجهزة المكلفة بإدارة برامج الخوصصة، وتكاليف مكاتب الدراسات المكلفة بتشخيص حالة المؤسسات المراد خوصصتها بالإضافة إلى التكاليف الناجمة عن إجراء تكاليف عمليات المراجعة الحسابية وتقييم قيمة المؤسسات.

4- تكاليف إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تمر بحالة عجز أو خسارة من أجل النهوض بها بهدف تعزيز احتمالات نجاح خوصصتها، وتعد عملية إعادة الهيكلة ضرورية قبل تقديم هذا النوع من المؤسسات للخوصصة، وتتطلب هذه العملية توفير التمويل اللازم لتسوية التزامات هذه المؤسسات وإعادة تنظيم هيكلها الإداري وقد تتدخل المنظمات المالية الدولية في هذه المرحلة لتوفير الدعم المالي اللازم، وهنا لعب البنك الدولي دورا مهما في تقديم المساعدات اللازمة لإعادة هيكلة هذه المؤسسات. (سعيداني، 2013، صفحة 23)

5- إلغاء الدعم السلعي في ظل الخوصصة يقلل الدعم العيني للسلع مما يؤثر على الطبقات الفقيرة في المجتمع. (ناصري، 2009، صفحة 64)

المبحث الثالث: القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، وما يرافق ذلك من عمليات التجديد والابتكار بشكل ديناميكي تساهم في تطوير قدراته الانتاجية وتعزز من دوره في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: القطاع الخاص ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابيا على عملية النمو الاقتصادي.

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد مثل قراءة: (الشهواني، بدون سنة)، (بودخدخ و بودخدخ، 2011) و (مولاي و بونوة، 2010) على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي، إذ أن عملية الخوصصة تحول الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص، وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي:

- الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية الؤهلة ذات الخبرة والكفاءة العالية.
- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الانتاجية والصرامة في الأداء.
- التمييز بروح المبادرة وديناميكية الابداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار التنمية الاقتصادية

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية، لما لها من دور هام يمكن أن تلعبه من إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين الثروة وتنويع القاعدة الاقتصادية وتتميز بقدرتها على توليد فرص عمل جديدة، وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ورفع الناتج الداخلي بتحقيق معدلات نمو معتبرة، وسنحاول في هذا المطلب إلى التطرق إلى مفهوم وخصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضعت بعض الهيئات تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل واحد على حدى وسنحاول ذكر البعض منها:

- **تعريف الكنفدرالية الشاملة 1945:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون فيها الإدارة مخولة لمسيريها شخصيا ويزاولون المسؤولية المالية والتقنية مهما كانت صفتها القانونية. (لوكادير، 2012، صفحة 10)
- **منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة:** تعرفها على أنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100000 دولار.
- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تضم على الأقل 250 عاملا والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير. (دقموم، بدون سنة، صفحة 208)
- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة الأعمال، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي :
  - مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
  - مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية .
  - المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو الأقل. (برجي، 2012، صفحة 26)

- **تعريف بلدان جنوب شرق آسيا:** في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام تصنيف بروتش وهيمنز وهي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدم العمالة حيث صنف المنشآت الصغيرة على أربعة نواحي:
  - مؤسسات عائلية وحرفية من 1 إلى10 عامل.
  - مؤسسات صغيرة من 10 إلى 49 عامل.
  - مؤسسات متوسطة من 49 إلى 99 عامل.
  - مؤسسات كبيرة أكثر من 100 عامل.
- **تعريف المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** لقد تم الاعتماد في هذا التعريف على الجمع بين المعيار العددي وعلى رأس المال اي المعيار المالي لايجاد حدود ما بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لا سيما في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12 ديسمبر 2001. (الجزائرية، 2001، الصفحات 5-6)

الذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير الدعم والمساعدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث نصت المادة الرابعة على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

الجدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	حصيلتها السنوية (دج)
مؤسسات صغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون	أقل من 10 ملايين
مؤسسات صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 مليون إلى 500 مليون

المصدر: (العدد77، 2001)

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلها عدة خصائص تتميز بها عن سائر المؤسسات الكبرى وتعكس هذه الخصائص نقاط قوة تتمتع بها من خلال مايلي:

1- الضالة النسبية لرأس المال وتكلفة العامل: تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة لرأس مال ضئيل وحجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكاليف وتجهيزات ضخمة بالمقارنة مع المشاريع الكبرى.

2- **الملكية والاستقلالية** :إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة حافز اساسي للأشخاص الذين لديهم الرغبة في إنشاء مشاريع خاصة بهم، ولذا لها دور أساسي في إشباع الحاجات المتنوعة للأفراد، كما تتيح الفرصة للأفكار وطموحات المختصين. فملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوقف على شخص بل يمكن أن تتعدى أشكال متعددة سواء كانو أسرة أو أصدقاء أو أقرباء، أما فيما يخص الاستقلالية فقد ركز كتاب hollander على الاستقلالية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يساعدها على المرونة والتكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

3- **التجديد** :إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة كما أن هذه المشروعات التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل. (توفيق، 2009، صفحة 29)

4- **المرونة ومركزية القرار**: تتمتاز المؤسسات بالمرونة وتقصد بها القدرة على التغيير أو التعديل في حالة رواج أو كساد، وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قلة حجم المشروع وسرعة اتخاذ القرار وبالتالي تتمكن من تكييف نشاطها أو أسلوب عملها حسب احتياجات السوق لأن أغلبية هذا القطاع يعتمد على التكنولوجيات البسيطة ورأس المال المنخفض.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها بشكل جلي وواضح وأساسي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

1- **الأهمية الاقتصادية**: تتمثل في ما يلي:

- **تقديم منتجات وخدمات جديدة**: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والإبتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة.
- **تعبئة الموارد المالية**: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.
- **توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي** : تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي.
- **تكوين الإطارات المحلية**: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات.

- **المحافظة على استمرارية المنافسة:** ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين.

2- الأهمية الاجتماعية: تشمل ما يلي:

- **التحقيق من المشكلات الاجتماعية:** يتم من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو غيره.
- **اشباع رغبات واحتياجات الأفراد:** تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلا التعبير عن أرائهم وخبراتهم. (حساني و خوني، 2008، الصفحات 54-55)
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع.
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وعوامل نجاحه في تفعيلها

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

أولا: دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية

يستند دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية لعدة اعتبارات نلخصها في النقاط التالية :

- يتفوق القطاع الخاص عن القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يظهر دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في مساهمته في إجمالي الناتج الإجمالي وتظهر أكثر عند استبعاد قطاع المحروقات ومن خلالها الدخل الفردي وكذا مساهمته في خلق القيمة المضافة وخاصة عند استبعاد نسب قطاع المحروقات من الإحصائيات.
- للقطاع الخاص دور متنامي في الحد من البطالة وتهيئة فرص العمل ومنافسة القطاع العام في توفير السلع و والخدمات، بالإضافة إلى دوره الفاعل في زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات و زيادة الصادرات ومنها ينعكس ذلك على زيادة دخل الفرد، كما يلعب القطاع الخاص دوار مهما واساسيا في اغلب البلدان التي تتبنى النظام الرأسمالي في الاستقرار السياسي والاقتصادي، لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية داعمة للدولة مما يجعلها مستقرة ذات سيادة مستقلة.

- إن القطاع الخاص بما يقدم من نظام أجري وحوافز ترتبط بالإنتاج وبإنتاجية العاملين، يكون أقدار من الحكومة على تحفيز العاملين و ايجاد الدافع لديهم على الإنتاج وتطوير وتنمية أدائهم. (لطفي، 2010، الصفحات 12-13)
- يهدف القطاع الخاص إلى تحسين الاهتمام بالجودة والارتقاء بجودة السلع والخدمات لتصبح أكثر إشباعا وتوافقا مع احتياجات ورغبات وقدرات المستهلكين.
- توسيع الاقتصاد المحلي و انشاء البنى التحتية من أجل تحويل الأماكن المهملة أو المعطلة إلى مجتمعات مزدهرة تشمل المناطق السكنية ومحلات التسوق وكذلك دعم نوعية الحياة والمسائل الاجتماعية المرتبطة. (الرشيد، 2007، صفحة 114)

ومنذ العقدين الماضيين كان الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي قائم على الافتراضات التالية : (مولاي و بونوة، 2010، الصفحات 65-66)

- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذالك تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية .
- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.
- بالإضافة إلى ذلك يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.
- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصر أساسي في النمو الاقتصادي المستدام، فعبر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.

ويمكن تلخيص الدور المتوقع من القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في العناصر التالية:

1- التصدير النسبي حيث يمكن أن تشجع التوجهات التصديرية حيث تلعب الصادرات دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي خاصة إذ كان السوق المحلي صغيرا نسبيا ويمكن للدولة أن تشجع التوجهات التصديرية للقطاع الخاص من خلال سياسة تجارية ملائمة، إزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية في المعابر الحدودية وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.

2- توسيع وتطوير النشاطات الانتاجية سواء تحسين نوعية المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج أفضل يمكن للدولة أن تساهم تعزيز هذا الدور من خلال برامج الدعم المالي والسياسة الضريبية والتمويل، وتوسيع المنافذ التسويقية من خلال اتفاقيات تفضيلية مع أطراف أخرى، ومراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.

3- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية بما في ذلك الكفاءة الانتاجية (إنتاج السلع بأقل تكلفة) والكفاءة التوزيعية (إنتاج السلع بالمواصفات و الكميات التي يحتاجها المجتمع) والكفاءة الديناميكية (التطور التكنولوجي)، ويمكن أن تساهم الدولة في تعزيز هذا الدور من خلال مراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ومن خلال السياسة الضريبية.

4- توسيع الاقتصاد المحلي وإنشاء البنى التحتية من اجل تحويل الأماكن المهملة أو المعطلة إلى مجتمعات مزدهرة تشمل المناطق تشمل المناطق السكنية ومحلات التسوق وكذلك دعم نوعية الحياة والمسائل الاجتماعية المرتبطة بها كصيانة الأماكن التاريخية والمسارح والمتنزهات وأماكن اللهو. (عادل، 2007، صفحة 114)

5- الاستثمار بكافة أشكاله، حيث يمكن للدولة أن تعزز الاستثمار الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية مشجعة بوضوح وشفافية الأنظمة القانونية، تحسين البنية التحتيةن وإزالة عوائق الدخول أمام المؤسسات وتوفير المعلومات التي تساعد المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار.

6- المساهمة في خلق فرص العمل وتحسين ظروف العمل، وتمكين الدولة من تشجيع هذا الدور من خلال مؤسسات التعليم والتدريب إذ أن التعليم والتدريب يعملان على رفع إنتاجية عنصر العمل وبالتالي تزايد رغبة القطاع الخاص في توظيف المزيد من العمال كما أن الدولة تستطيع أن تؤثر في قرارات التوظيف للقطاع الخاص من خلال التأثير على التكلفة والنسبية لعنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال.

ثانيا: عوامل نجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية

على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم عملية التنمية الاقتصادية المحلية، إلا أن نجاح مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة أو في المشروعات الإنتاجية والخدمية يحتاج إلى توافر عدد من العوامل التي يمكن إجمالها في ما يلي : (لبنى، 2011، صفحة 565)

- الدراية التامة بالأسواق المحلية وبالقطاعات التي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص، حيث يساعد الفهم العميق لطبيعة الأسواق ومواطن الضعف والقوة فيها وللقطاعات المختلفة وما تتمتع به من فرص استثمارية على تحديد الأسلوب الأمثل لمشاركة القطاع الخاص.
- ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى.
- القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية.
- توفير العقار اللازم لإقامة المشروعات، خاصة وأن هذه المشكلة تعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع الخاص في أغلب الولايات.
- توفير الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لإقامة التجمعات الصناعية والتجارية.

- تشجيع إقامة شبكة العلاقات التي تساند النشاط الاقتصادي داخل الولايات من خلال المساهمة في تأسيس جمعيات رجال الأعمال والتكتلات الاقتصادية المختلفة.
- وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص منذ البداية ومن المراحل الأولى للتخطيط للمشروعات المحلية المختلفة.
- المتابعة المستمرة لمشروعات القطاع الخاص للوقوف على ما تعانيه من صعوبات لمواجهتها بشكل سريع وحاسم أو التعرف على عوامل النجاح ومحاولة محاكاتها في المشروعات المماثلة، كما يتعين تقييم اثر هذه المشروعات على معدلات التنمية المحلية لتحديد مدة جدواها ومدى تحقيقها لأهدافها.

وفي ضوء ما سبق ذكره، يتضح ضرورة قيام السلطات المحلية بتقدم المساندة اللازمة لتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية المحلية .

خاتـــمة:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية يظهر لنا جليا أن القطاع الخاص لا يمكن أن يأتي دوره في التنمية الاقتصادية والمساهمة في النمو إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة، والتي تعتبر من أهم المتطلبات اللازمة لنمو القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في التنمية الاقتصادية من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن وتنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة المضافة وتأمين الاستقرار في الإيرادات.

وقد حاولنا تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لما تمثله هذه الخطوة من أهمية بالغة في طريق معالجتنا لهذا الموضوع الحيوي ، حيث أن محاولة تحديد تعريف شامل لها يمثل عقبة تقف عائقا أمام تنفيذ أي سياسة تهدف ألى النهوض بهذا القطاع على المستوى المحلي والدولي.

الفصـــــل الثالث

مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية

تمهيـــد:

لقد اتجهت الجزائر نحو تشجيع القطاع الخاص خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي القائم على المؤسسات العمومية وانفتاح اسواقها على المنافسة الخارجية، وهذا ما تعكسه جملة الاصلاحات التي تتابعت لتعطي هذا القطاع حقه في لعب دور تنموي. وفي هذا السياق فإن هذا الفصل يهدف إلى دراسة وتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى القيام بدراسة قياسية لهذا الاخير باستعمال كل من برنامج EVIEWS وذلك بإتباع خطوات المنهج القياسي، تبعا لذلك سيتم في هذا الفصل عرض ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مساهمة القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثاني: عرض نموذج الدراسة

المبحث الثالث: التقدير ونتائج الدراسة

المبحث الأول: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهماته الكبيرة في عديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه سوف نعرض المتغيرات الأساسية لدور القطاع الخاص التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية ومن بين هذه المتغيرات نأخذ ما يلي:

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة

أولا: مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام

يعتبر الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات استخداما في قياس تطور الوضع الاقتصادي ومدى نجاعة السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة.

الجدول رقم (1): تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام بما فيها قطاع المحروقات (%) (2000-2017) :

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع الخاص	42.6	47.5	49	48	47.4	44.4	44.3	44.6
النمو الاقتصادي	3.2	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2104	2015
القطاع الخاص	43.4	53.5	52.8	50.8	53.7	57.5	60	64.2
النمو الاقتصادي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
السنوات	2016	2017	\	\	\	\	\	\
القطاع الخاص	65.4	64.4	\	\	\	\	\	\
االنمو الاقتصادي	3.7	3.2	\	\	\	\	\	\

المصدر:((2015-2017), (ONS(2000-2014)

من معطيات الجدول نجد أن الفترة الزمنية المدروسة (2000-2017) لتطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام تنقسم إلى فترتين، حيث نجد في الفترة الأولى وهي (2000-2008) أن القطاع الخاص تقل نسبته في هذه الفترة والتي تعتبر فترة تأسيس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وعائداته لم تبدأ في الظهور الرسمي، أما الفترة الثانية (2009-2017) نشهد تطور ظاهر لمساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة

تعتبر القيمة المضافة أحد أهم المقاييس الدالة على تطور الاقتصاد، فهي تعبر عن كل ما يتم إضافته من قيم في كل مرحلة من مراحل الانتاج والتداول السلعي أو عند تقديم الخدمات، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة.

الجدول رقم (2): تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (%) (2009-2019) :

السنوات	القطاع الخاص
2010	47.3
2011	47
2012	48.5
2013	48.8
2014	50
2015	49.3
2016	49.8
2017	50.6
2018	51.4
2019	50.7

المصدر: (ONS, 2020)

نلاحظ أن نسب مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة على مدار جميع سنوات الدراسة (2010-2019) متذبذبة حيث في سنة 2011 بلغت انخفاض بنسبة (47%) وفي سنة 2015 بنسبة (49.3%) وفي سنة 2019 بنسبة (50.7%)، ومع ذلك نلاحظ الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

لقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تعمل على إيجاد قطاع خاص رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية، حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية.

جدول رقم (3): تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل (العدد) (%): (2011-أفريل 2018)

السنـــوات	الفئة العاملة	القطاع الخاص	
		العدد	(%)
2011	9599000	5759400	60
2012	10170000	5817240	57.2
2013	10788000	6343344	58.8
2014	10239000	6143400	60
2015	10594000	6144520	58
2016	10845000	6485310	59.8
2017	10858000	6851398	63.1
أفريل 2018	11048000	6960240	63

المصدر: (ONS,2011-2018)

من خلال المعطيات المتوفرة في الجدول للعمال المشتغلين بالعدد والنسب، نلاحظ جليا التطور من سنة 2011 حيث بلغ العدد الكلي 9599000 عامل إلى أفريل 2018 حيث تطور ليصل إلى 11048000 عامل أي بفارق 1449000 عامل، ويظهر لنا أن نسب القطاع الخاص تتجاوز 60% في كثير من السنوات، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة القطاع الخاص إلى عدم التصريح بكل العمال مخافة التأمين والضرائب، أي أن نسبة العمال في القطاع الخاص مرجح أن تكون أكثر بكثير، ونستنتج أنه يوظف أعداد كبيرة من العمال وهو المؤشر الجيد في التنمية الاقتصادية.

لا نستطيع القول إن معيار عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني يكفي وحده لقياس التطور في التنمية الاقتصادية، دون الأخذ بعين الاعتبار تطور أجور هؤلاء المشتغلين، وذلك لعدة اعتبارات وهي التدهور في القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع أسعار السلع والبضائع، والتطور المستمر في الاحتياجات الاستهلاكية، ومنه فإن تطور الأجور أمر مهم للتنمية الاقتصادية، وتطوره في القطاع الخاص يعطي لهذا الأخير موقع جيد في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (1): مخطط يوضح تطور أجور الموظفين حسب القطاع الخاص (%) (2000-2017):

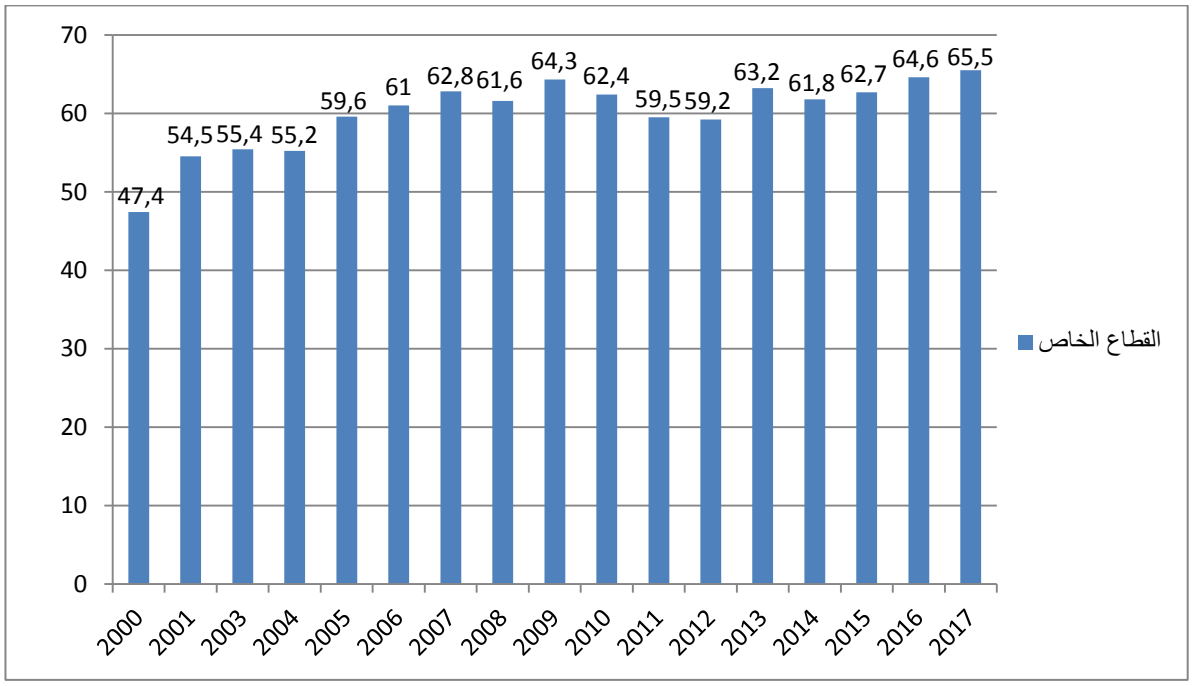

المصدر:(ONS, (200-2014), (2015-2017))

نلاحظ من خلال المخطط ارتفاع تطور الأجور حسب القطاع الخاص إلى أن يبلغ أشده في سنة 2017 حيث بلغت نسبته 65.5% وهذا ما يعمق أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية على اعتبار أن للأجور أهمية كبيرة وانعكاس على رفاهية المجتمع وتقدمه.

المطلب الثالث: تطور القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص

أولا: تطور القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأتها في الجزائر بطابعها العائلي وتخصصها في انتاج السلع الاستهلاكية على حساب السلع الوسيطة والتجهيزات الصناعية، إلى جانب مساهمتها في عملية الاندماج الصناعي، وتبعيتها القوية اتجاه الخارج في مجال التمويل بالمواد الأولية ونقص قدرتها في مجال التصدير ونمط تسييرها الذي لا يتماشى وقواعد اقتصاد السوق.

الجدول رقم(4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة بين (2002-2019):

السنوات	المؤسسات ص و م الخاصة	(%)
2002	189552	72.38
2003	207949	72.06
2004	225449	72.04
2005	245842	71.71
2006	269806	71.61
2007	293946	71.53
2008	392013	75.45
2009	455398	72.86
2010	618515	99.91
2011	658737	99.91
2012	711275	99.92
2013	777259	99.93
2014	851511	99.94
2015	1013637	99.96
2016	1022231	99.96
2017	1074236	99.97
2018	1141602	99.97
2019	1193096	99.97

المصدر:((2003-2020),ANDI)

من خلال الجدول يتضح لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف زيادة كبيرة بعد سنة 2009 حيث بلغ عدد المؤسسات 455398 وذلك بسبب الانعاش الاقتصادي وسياسة القروض بفوائد شبه معدومة في إطار مشاريع تشغيل الشباب التي اعتمدتها السلطات العمومية .

إجمالي تكوين رأس المال الثابت: (% من الناتج المحلي الإجمالي) :

يغطي الاستثمار الخاص إجمالي نفقات القطاع الخاص بما في ذلك الهيئات الخاصة غير الهادفة للربح على الإضافات إلى أصولها المحلية الثابتة(WDI,2021).

الجدول رقم(5): إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي): (1990-2019) :

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القطاع الخاص	15.18	24.92	23	19.72	21.61	22.95	19.7	15.19	19.66
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع الخاص	20.51	15.72	18.2	20.62	22.2	25.44	10.76	10.26	11.72
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الخاص	12.7	15.94	14.09	12.82	13.17	14.71	15.37	15.34	15.44
السنوات	2017	2018	2019	\	\	\	\	\	\
القطاع الخاص	21.98	28.52	35.06	\	\	\	\	\	\

المصدر: (WDI,2021)

نلاحظ من الجدول تذبذب في نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت من سنة 1990 إلى سنة 2010 أما من سنة 2011 إلى 2019 نلاحظ التحسن المستمر في مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إلى أن يصل لنسبة 35.06%

ثانيا: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص

يشير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض ومشتريات الأوراق المالية التي لا تمتلك حقوق ملكية، والائتمانات التجارية وحسابات القبض الأخرى، التي تنشأ مطالبة بالسداد بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات الائتمان للمؤسسات العامة، تشمل الشركات المالية، السلطات النقدية وبنوك الودائع المالية، فضلا عن الشركات المالية الأخرى حيث تتوفر البيانات (بما في ذلك الشركات التي لا تقبل الودائع القابلة للتحويل ولكنها تتحمل التزامات مثل الودائع لأجل والادخار). من أمثلة الشركات المالية الأخرى شركات التمويل والتأجير، ومقرضو الأموال وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وشركات الصرف الأجنبي (WDI, 2021).

الجدول رقم (6): الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القطاع الخاص	56.14	46.3	7.25	6.62	6.49	5.20	5.36	3.91	4.56
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع الخاص	5.39	5.97	8.01	12.20	11.22	11	11.93	12.12	12.99
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الخاص	12.80	16.27	15.21	13.72	14.03	16.50	18.35	21.71	22.88
السنوات	2017	2018	2019	\	\	\	\	\	\
القطاع الخاص	24.40	24.83	25.90	\	\	\	\	\	\

المصدر:(WDI,2021)

نلاحظ من معطيات الجدول أن قيمة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص تشهد تراجع من سنة 1992 حيث كانت النسبة 7.25% إلى سنة 2001 بنسبة 8.01% وتزايد في الفترة الممتدة من سنة 2002 بنسبة 12.20% إلى سنة 2019 بنسبة 25.90%

المبحث الثاني: عرض نموذج الدراسة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

دراسة (الشهواني، بدون سنة) والمعنونة بدور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية–تجربة العراق. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الاتجاهات الرئيسية لتجربة العراق في التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي لعبه أهم قطاعين في النشاط الاقتصادي له وهما القطاع العام والقطاع الخاص، ولأجل ذلك تمهد الدراسة بصورة مركزة عن توسع دور الدولة والحكومات في جهود التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بعامة وفي العراق بخاصة خلال السبعينات وفي ظل الأزمات الاقتصادية أو المشكلات الداخلية أو الخارجية العامة التي واجهتها .

دارسة (شريط و بن الحاج، بدون سنة) بعنوان دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية– دراسة حالة الجزائر، هدفت هذه الدارسة إلى معالجة إشكالية مدى تأثير القطاع الخاص في تدعيم التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال عديد من المؤشرات مثل مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل وكذا دوره في دعم القطاعات الاقتصادية مثل الاشغال العمومية والبناء ...إلخ، وقد لخصت هذه الدارسة إلى أنه من الضروري رفع معدلات التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع القطاع الخاص.

دراسة (مولاي، 2010) أطروحة دكتوراه مقدمة في كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2010 تحت عنوان متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – **دراسة** حالة الجزائر تتمحور الدراسة حول دور الدولة و القطاع الخاص في التنمية في ظل اقتصاد السوق كما أظهر الباحث العوامل المحددة لنمو القطاع بالدول النامية ليخلص في الأخير إلى تقييم مناخ الاستثمار ومدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية بالجزائر.

دراسة (خميس، 2014) أطروحة دكتوراه مقدمة في كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 سنة 2014 بعنوان واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية الوادي تعتبر هذه الدراسة دراسة هامة حيث تطرق فيها الباحث للتنمية في الفكر الحديث و ماهية التنمية الوطنية و المحلية مرورا إلى التفرقة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص وقد تطرقت الدراسة إلى أهمية القطاع الخاص في التنمية المحلية.

دراسة (سعد و لعلا، 2019) بعنوان تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص في الجزائر وتطوره والدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، ليظهر هذا الدور جليا في الاحصائيات التي تبينها جملة التقارير والأبحاث التي سيعتمدون عليها في تحليلهم لهذه الدراسة.

المطلب الثاني: عرض النموذج وتعريف وبناء معطيات الدراسة

أولا: عرض النموذج

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع " القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية " ولكن تعرضت إلى الدراسة التحليلية وعدم التطرق إلى الجانب القياسي، فنظرا للعراقيل التي واجهتنا وندرة استخدام الدراسات السابقة للتحليل القياسي لهذا الموضوع قمنا بالارتكاز على نموذج MIDAS لقياس التنمية الاقتصادية ، حيث يعتبر نموذج MIDAS (Mixed Data Sampling) أداة رياضية تسمح بتحليل الانحدار بين البيانات التي تنشر وفق ترددات مختلفة. (Khader & bushra, 2021)حيث تمت صياغة نموذج الانحدار MIDAS من قبل(Ghysels, Pedro, & Rossen, 2004, p. 35) :

$$Y_t = \beta X_t + f(\lambda_1, \lambda_2 X_{t/s}^{H}) + \varepsilon_t$$

Y_t : المتغير التابع الذي يتم قياسه بتردد منخفض خلال الفترة t.

X_t : المتغير المستقل الذي يتم قياسه بتردد مرتفع ودراسة تأثيره على المتغير التابع خلال الفترة t.

f : دالة تظهر تأثير بيانات التردد المرتفع في التردد المنخفض.

$X_{t/s}^{H}$: مجموعة وظائف الترجيح التي تبين تأثير بيانات التردد المرتفع خلال الفترة S في بيانات التردد المنخفض خلال الفترة t. H:عدد المتغيرات.

β : معلمة التأثير الكلي لمتغير التردد المرتفع في متغير التردد المنخفض.

λ_1, λ_2 : معلمات التأثير الجزئي لكل فاصل تردد S في الفترة t.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

واستخدمنا أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تنمية القطاع الخاص في الجزائر في فترة زمنية تتراوح من 1990 إلى 2019 ومن أهم هذه المؤشرات نحدد بناءا على الدراسات السابقة مايلي: لناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، التشغيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إجمالي رأس المال الثابت، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، والنمو الاقتصادي المرجح.

ثانيا: تعريف وبناء معطيات الدراسة

بالاعتماد على الدراسات السابقة فإن المؤشرات المستخدمة في هذا النموذج والتي تبين مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية نعبر عنها بالصيغة التالية:

$$GDP_{\mathrm{P}} = f(L, AV, SME, KP, DCP, \varepsilon_t)$$

حيث أن:

$\mathbf{GDP_p}$: النمو الاقتصادي المرجح:

النمو الاقتصادي هو عملية تحدث في مدة زمنية قصيرة، بشكل متقطع، وذلك من خلال إحداث زيادة في الناتج الإجمالي، من دون إحداث تغيرات حقيقية في المجالالت الأخرى (الاجتماعية، السياسية، الثقافية) أي الإهتمام بالزيادة الكمية وليست النوعية. (جودي و أبركان، 2015\2016، صفحة 10)

نقوم بترجيحه كل ثلاث سنوات لكي يعطينا صورة على التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث تم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI,2021) خلال الفترة 1990–2019 على شكل نسبة مئوية.

AV:القيمة المضافة:

تشير إلى القيمة الإضافية التي خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق. (définitions et méthodes: valeur ajoutée, 2016) حيث تم الحصول على بيانات القيمة المضافة من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS,2020) خلال الفترة 2010–2019 على شكل نسبة مئوية.

L:التشغيل:

هو توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل بشتى ميادين النشاط الاقتصادي، ومختلف مستويات العمل، بالشكل الذي يلي عدد من طلبات العمل من القوة العاملة، ويتمثل عنصر العمل في كل أشكال الجهد الإنساني المبذول في سبيل الإنتاج سواءا كان ذهنيا أو جسديا، ويشمل الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف. (السرسيتي، 2008، صفحة بدون صفحة) حيث تم الحصول هذا المتغير من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS,2011– 2018) خلال الفترة 2011– أفريل 2018 على شكل نسبة مئوية.

SME: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة مؤسسة إنتاج مؤسسة إنتاج السلع والخدمات. حيث تم الحصول على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قاعدة بيانات وزارة الصناعة والمناجم (ANDI,2003-2020) خلال الفترة 2002-2019 على شكل نسبة مئوية.

KP:إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت قيمة تدفق، حيث يقاس بمجموع قيمة حيازات المنتج مطروحا منها الأصول الثابتة المتصرف فيها خلال فترة المحاسبة، بالإضافة إلى إضافات معينة إلى قيمة الأصول غير المنتجة (مثل أصول التربة الفرعية أو التحسينات الرئيسية في كمية الأرض أو نوعيتها أو إنتاجيتها) تتحقق من خلال النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية بهذه الطريقة يشكل إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقياسا لإجمالي صافي الاستثمار (الحيازات مطروحا منها الأصول المتصرف فيها) في الأصول الرأسمالية الثابتة من جانب المؤسسات والحكومة والأسر المعيشية في الاقتصاد المحلي، خلال فترة محاسبة مثل سنوية أو ربع سنوية. حيث تم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI,2021) خلال الفترة 1990-2019 على شكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

DCP:الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص:

هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة التي تتمتع بالملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) حيث تم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI,2021) خلال الفترة 1990-2019 على شكل نسبة من اجمالي الناتج المحلي.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثالث: التقدير ونتائج الدراسة

أولا: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة

لوصف بيانات الدراسة يتم الاستعانة ببعض المقاييس الاحصائية والتي تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): دراسة وصفية إحصائية لسلاسل متغيرات الدراسة

	GDPP	VA	L	SME	KP	DCP
Mean	2.775862	49.34000	59.98750	87.72667	18.41667	15.30778
Median	3.200000	49.55000	59.90000	99.91000	17.07000	12.49780
Maximum	7.200000	51.40000	63.10000	99.97000	35.06000	56.14322
Minimum	−2.100001	47.00000	57.20000	71.53000	10.26000	3.907417
Std. Dev.	2.076854	1.451589	2.135708	14.07965	5.630988	11.75711
Skewness	−0.359429	−0.322046	0.412319	−0.233425	0.882786	1.991818
Kurtosis	3.221582	2.003935	1.994638	1.066214	3.780025	7.135716
Jarque-Bera	0.683742	0.586250	0.563594	2.968107	4.657100	41.21687
Probability	0.710440	0.745929	0.754427	0.226717	0.097437	0.000000
Sum	80.50000	493.4000	479.9000	1579.080	552.5000	459.2335
Sum Sq. Dev.	120.7731	18.96400	31.92875	3370.021	919.5329	4008.659
Observations	29	10	8	18	30	30

المصدر: مخرجات EVIEWS V. 10

الجدول رقم (7) يبين ملخص إحصائي وصفي لمتغيرات الدراسة، حيث يبين أن عدد المشاهدات لـ GDPP هو 29 مشاهدة وVA 10 مشاهدات وL 8 مشاهدات وSME 18 مشاهدة أما بالنسبة للمتغيرين KP وDCP 30 مشاهدة وهذا الاختلاف في عدد الشاهدات نتيجة للترددات الزمنية المختلفة، والوسط الحسابي فقد كان أكبر قيمة لمتغير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 99.91% ثم يليه التشغيل بـ 59.90% ثم القيمة المضافة بـ 49.55% وبعده إجمال تكوين رأس المال الثابت بـ 17.07% ثم يتبعه الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بـ 12.49% وأخيرا النمو الاقتصادي المرجح (التنمية الاقتصادية) بـ 3.20% ، أما الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة فهي في نفس المستوى إلا متغير SME وKP وDCP لهم قيم انحرافية كبرى وهذا لا يؤثر على طبيعة الدراسة بالشكل الكبير، باعتبار أن القيم الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera اكبر من مستوى

المعنوية (القيمة الحرجة 5%) وهذا ما يوحي على أن بيانات الدراسة المستعملة هي متغيرات جيدة باستثناء متغير DCP لأن القيمة الاحتمالية له لاختبار Jarque-Bera أقل من القيمة الحرجة 5% مما يجب تحويله ألى متغير معياري.

ثانيا: نتائج تقدير نموذج MIDAS لمتغيرات الدراسة

سوف نقوم بتقدير متغيرات الدراسة باستعمال نموذج MIDAS حيث يعتبر أداة رياضية تسمح بتحليل الانحدار بين البيانات التي تنشر وفق ترددات مختلفة. والمبينة نتائجه في الجدول رقم (8) .

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نموذج MIDAS لمتغيرات الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3187.531	21.83438	-145.9868	0.0044
GDPP(-3)	3.303966	0.019407	170.2493	0.0037
Page: V Series: DCP(-1) Lags: 1				
STEP01	-0.325051	0.001458	-222.9200	0.0029
Page: V Series: KP Lags: 1				
STEP01	0.015911	0.001047	15.19222	0.0418
Page: L Series: L Lags: 1				
STEP01	-0.108790	0.001731	-62.83594	0.0101
Page: AV Series: AV Lags: 1				
STEP01	-1.071998	0.006233	-171.9764	0.0037
Page: SME Series: SME Lags: 1				
STEP01	32.47254	0.219356	148.0360	0.0043

R-squared	0.999998	Mean dependent var	2.800000
Adjusted R-squared	0.999997	S.D. dependent var	0.868679
S.E. of regression	0.001396	Akaike info criterion	-8.847557
Sum squared resid	1.17E-05	Schwarz criterion	-8.778046
Log likelihood	42.39023	Hannan-Quinn criter.	-9.316384
Durbin-Watson stat	3.164831		

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

GDPP = -3187.53083088 + 3.30396550623*GDPP(-3) + @MIDAS(v\dcp(-1),1,STEP, @FILL(-0.325050911984),1, 2,"@all") + @MIDAS(v\kp,1,STEP, @FILL(0.015911061063),1, 2,"@all") + @MIDAS(l\l,1,STEP, @FILL(-0.108789566347),1, 2,"@all") + @MIDAS(av\av,1,STEP, @FILL(-1.07199801608),1, 2,"@all") + @MIDAS(sme\sme,1,STEP, @FILL(32.4725410582),1, 2,"@all")

النموذج الذي كان مناسبا لهذا التقدير، قد تحدد في هذه الفجوات الزمنية المتباطئة المناسبة:

MIDAS (1, 1,1, 1 , 1)، وهذا باستخدام المعملات الفردية لدالة الترجيح التدريجية (Step Weighting) والتي تستخدم في حال تسلك البيانات اتجاه خطي، وتفرض قيود على المعلمات من خلال تحديد عدد أوزان التدريج.

الجدول رقم (9): نتائج فترات الإبطاء لنموذج المقدر MIDAS

Model	SSR*	LogL	AIC	BIC	HQ	Specification
1	0.000012	42.388294	-8.847073	-8.777562	-9.315900	Lags: 1, 1, 1, 1, 1

المصدر: مخرجاتEVIEWS V.10

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن القيم الإحتمالية لكل المعاملات أصغر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي كل المعاملات لها دلالة إحصائية (معنوية).

النمو الاقتصادي المرجح GDPp بما أنه معنوي يتوقع أنه يحسن في التنمية الاقتصادية لثلاث سنوات القادمة ب 3.3% .

الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص DCP يتغير عكسيا مع التنمية الاقتصادية فزيادته بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية بنسبة 0.33% وهذا عكس النظرية الاقتصادية.

تكوين رأس المال الثابت KP يتغير بشكل إيجابي مع التنمية الاقتصادية حيث أن ارتفاعه بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية نسبة 0.02% وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.

التشغيل L يلاحظ أنه يتغير سلبيا مع التنمية الاقتصادية حيث أن الزيادة لنسبة التشغيل بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية بنسبة 0.11% وهذا راجع لعدة أسباب فربما في الجزائر فقدان الجودة هو سبب تراجع التنمية وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.

القيمة المضافة AV وجود علاقة عكسية بين هذه الأخيرة والتنمية الاقتصادية فارتفاعها بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية نسبة 1.07% وهذا لا يوافق النظرية الاقتصادية.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME تتغير إيجابيا مع التنمية الاقتصادية فارتفاعها بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 32.47% وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.

ثالثا: التحقق من المشاكل القياسية للنموذج المقدر MIDAS:

سوف نقوم بدراسة دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي لمربعات البواقي واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ودراسة استقرارية سلسلة البواقي، حيث توصلنا إلى أن:

1. دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي:

سوف نقوم بدراسة إحصائية Q-Statistics المبينة في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي لمربعات البواقي

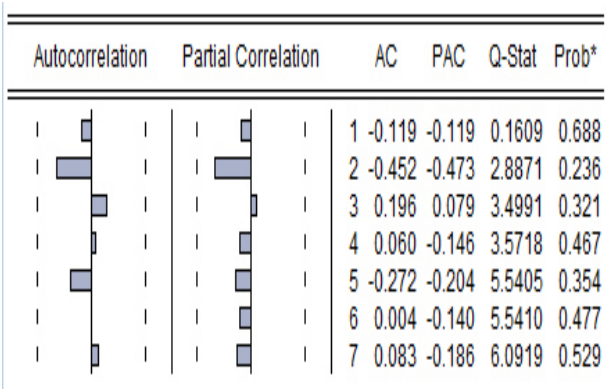

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.119	-0.119	0.1609	0.688
		2	-0.452	-0.473	2.8871	0.236
		3	0.196	0.079	3.4991	0.321
		4	0.060	-0.146	3.5718	0.467
		5	-0.272	-0.204	5.5405	0.354
		6	0.004	-0.140	5.5410	0.477
		7	0.083	-0.186	6.0919	0.529

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

نلاحظ من الشكل (2) أن القيم الاحتمالية لإحصائية Q-Statistics أكبر من القيمة الحرجة 5% وأن كل المعاملات المحسوبة تقع داخل مجال الثقة يعني أن كل البواقي غير مرتبطة فيما بينها ولكن يبقى سؤال مطروح: هل البواقي تحاكي تشويش أبيض أم لا ؟ وللإجابة عن هذا السؤال نلجأ إلى إختبار التوزيع الطبيعي.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على احصائية اختبار Jarque-Bera توصلنا إلى النتائج المبينة في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

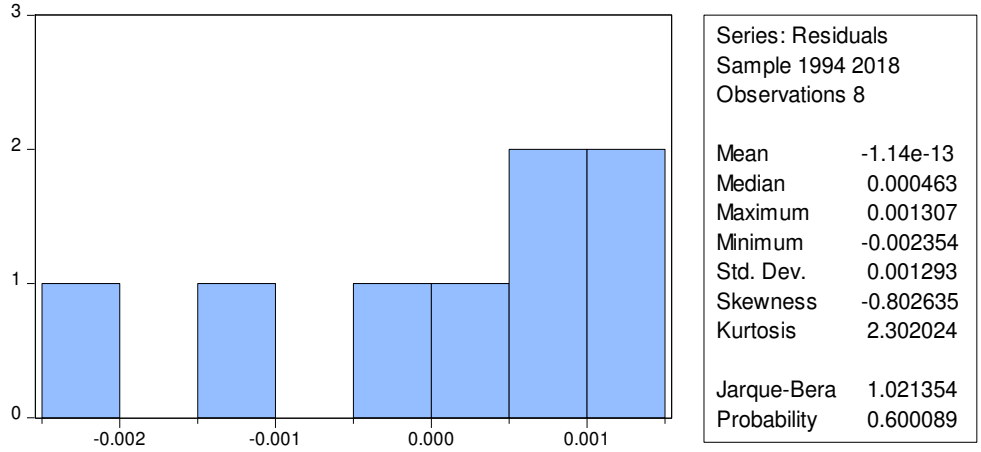

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي 0.60 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

3. دراسة الاستقرارية لسلسلة البواقي:

سوف نقوم بالاعتماد على اختبار Philips-Perron لدراسة استقرارية البواقي والمبينة في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): دراسة الاستقرارية لسلسلة البواقي

البواقي	T-Statistic		الاحتمال	درجة الاستقرار
	PP Test statistic	القيمة الحرجة 5%		
	-10.35949	-2.006292	0.001	

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

إن النتائج المتحصل عليها باختبار Philips-Perron من أجل التأكد من أن سلسلة البواقي مستقرة أم لا ؟ فإنه قد بين هذا الاختبار أن البواقي مستقرة من الدرجة I(0) لأن قيمتها الاحتمالية أقل من القيمة الاحتمالية لمجال المجازفة 5% .

رابعا: دقة التنبؤ لنموذج الدراسة MIDAS:

سوف نقوم بدراسة دقة التنبؤ الديناميكي مع العلم أنه تنبؤ داخلي أي يتم داخل العينة ضمن فترة الدراسة (1990-2018) وعليه تم دراسة دقة تنبؤ المبينة في الشكل (4).

الشكل رقم (4): دقة التنبؤ لنموذج الدراسة MIDAS

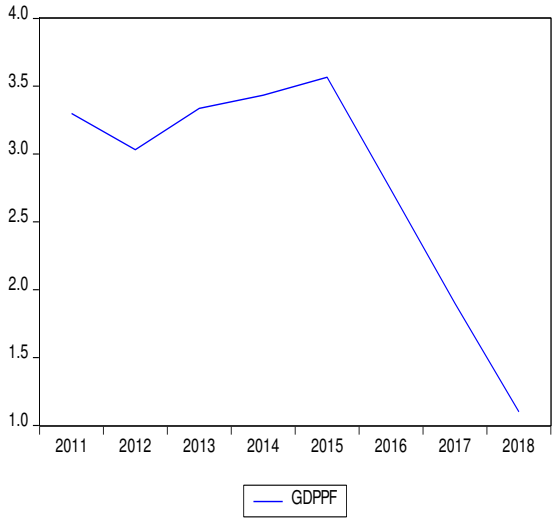

Forecast: GDPPF	
Actual: GDPP	
Forecast sample: 1991 2018	
Adjusted sample: 2011 2018	
Included observations: 8	
Root Mean Squared Error	0.001209
Mean Absolute Error	0.001033
Mean Abs. Percent Error	0.038381
Theil Inequality Coefficient	0.000207
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.000001
Covariance Proportion	0.999999
Theil U2 Coefficient	0.001877
Symmetric MAPE	0.038379

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

نلاحظ من الشكل (4) أن معامل Theil Inequality Cofficient قريب من الصفر أي أن النموذج ملائم للتنبؤ كما نلاحظ أن متغير التنمية الاقتصادية المتمثل في معدل النمو الاقتصادي المرجح شهد تراجع في الآونة الأخيرة من (2015-2018) حيث اعتمدنا على التنبؤ الداخلي.

خاتمة:

لقد تم المحاولة في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية وقياسية لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2019)، وذلك باعتماد قاعدة بيانات لجميع المتغيرات في الدراسة التحليلية، أما فيما يخص الجانب القياسي فقد تم استخدام السلاسل الزمنية بهدف التوصل إلى معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية .

حيث تم الحصول على المتغيرات من قاعدة البيانات للبنك العالمي، الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة الصناعة والمناجم على شكل نسب مئوية وتمثلت في مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، التشغيل وتطور القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكوين رأس المال الثابت والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.

وبالتالي تم تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية وجمع البيانات الخاصة بها من مصادر مختلفة، وبعد ذلك تم تقدير نموذج MIDAS، حيث يوفر هذا التقدير العديد من وظائف الترجيح التي تعمل على تقليل عدد المعلمات في النموذج، ثم فحص استقرارية البواقي والخطوة الموالية تم التنبؤ لنموذج الدراسة بهدف التوصل إلى ما اذا كانت النتائج توافق الفرضيات الموضوعة ليتم في الاخير تقديم تحليل للنتائج المتوصل اليها وربطها بواقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خـاتـــــمة عـــامة

خاتمــة

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ولأجل ذلك توجب بإجراء دراسة قياسية بغية التحديد وبشكل دقيق لطبيعة العلاقة التي تربط القطاع الخاص مع متغيرات الدراسة.

حيث يعد القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية ،وذلك لما يتميز به من روح المبادرة في سبيل تحقيق الربح والتجديد والابتكار وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي . كل هذه الخصائص تجعل القطاع الخاص فاعل مهم في العملية التنموية حيث كانت الشغل الشاغل لجميع الدول نظرا لأهمية هذه العملية، لأن كل واحد يكمل الآخر، لكن الدولة وحدها لا يمكنها ان تنجح في هذا التحدي، وان نجحت فسيكون نسبيا لأنها عملية تحتاج الى تسخير كل الطاقات والقدرات المتوفرة داخل المجتمع لذلك ادخال القطاع الخاص فيها امر ضروري نظرا لما يتميز به من مميزات قد لا نجدها في القطاع العام، ابرزها التمتع بالدينامكية، التجديد والتغيير، أي أنه سريع الحركة والتأقلم مع المتغيرات الخارجية ،واعتماده على التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة التي تساعده في عملية التواصل ، جمع البيانات والمعلومات اضافة الى حب المخاطرة برأس المال.

ولدراسة هذا الموضوع بشكل كافي ومتكامل كان لابد من التعرض لعدة نقاط رئيسية حيث تناولت النقطة الاولى من الدراسة استعراض أهم الاساسيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بدءا بماهية التنمية وبعد ذلك التطرق لكل من متطلبات التنمية الاقتصادية وأهم مؤشرات هذه الأخيرة ومصادر تمويلها، أبعادها، أهدافها والعقبات التي تعرقل تطورها، أما في النقطة الموالية فتناولت أهمية القطاع في التنمية الاقتصادية، أما بعد تم التطرق إلى ماهية القطاع الخاص وآثار سياسة الخوصصة عليه، أما النقطة الأخيرة تناولت مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية خلال الفترة (1990-2019) بأخذ مجموعة من المتغيرات متعلقة بالقطاع الخاص وكانت عبارة عن دراسة تحليلية لواقع هذه المتغيرات في الجزائر حيث سعت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين القطاع الخاص والمتغيرات التي تم أخذها.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج التالية:

- إن التنمية الاقتصادية تعتبر عملا تقدميا تهدف إلى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع، فهي تسعى إلى تطوير المجتمع ككل.
- إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة وفرص العمل بالجزائر يرجع إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار، حيث وضع الجزائر وترتيبها المتأخر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، يكشف أن مناخها غير مناسب لنمو القطاع الخاص، بالإضافة إلى وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية فيه.
- إن نجاح الخوصصة يتطلب تغيير مفاهيم الإدارة وأساليب إدارتها، إن إدارة مؤسسة خاصة يتطلب مفاهيم تتماشى مع أهداف تحقيق الربح الذي يحكم قرارات الملكية الخاصة، والتي تختلف كليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم قرارات الملكية العامة.

- إن تزايد اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بسبب التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر في بداية التسعينات، والتي أعطت مجالا أوسع ودعما كبيرا لنمو وترقية هذا النوع من المؤسسات، ويلاحظ ذلم من خلال ظهور العديد من البرامج التي أعدت خصيصا لها ورغم ذلك فإنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات.
- تملك الجزائر نسيجا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه مزال هشا ويعاني من عدة مشاكل منها ماهو متعلق ببيئتها الداخلية من سوء تسيير، محدودية الموارد، وضعف التكوين والتأهيل ومنها ماهو متعلق بالبيئة الخارجية التي تنشط فيها مثل مشكل التمويل، مشكل العقار وانتشار القطاع غير الرسمي وهذا الأخير أدى بدوره إلى عدم مصداقية المعطيات الاقتصادية الوطنية.
- علاقة القيمة المضافة بالتنمية الاقتصادية علاقة عكسية وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.
- يتغير مؤشر التشغيل سلبيا مع التنمية الاقتصادية بسبب انعدام الجودة في الجزائر وكثرة العراقيل والمعوقات.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تطور وتفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وهنا نستنتج أوجه التشابه بين نتائج الدراسة التحليلية والدراسة القياسية.

إن التوصيات التي نراها ضرورية من أجل أن تكون مساهمة القطاع الخاص فعالة في عملية التنمية الاقتصادية تتمثل في:

- إعادة النظر من طرف الدولة في الأساليب السابقة المنتهجة في التسيير من أجل تجنيد كل الإمكانيات والطاقات المتاحة على المستوى الوطني أولا،بما فيها إمكانيات القطاع الخاص الذي أصبح يمتلك قدرات إنتاجية ومالية كبيرة، وتغيير أسلوب تدخل الدولة الذي يغلب عليه التدخل بالأوامر، لأن الواقع السياسي و الايديولوجي يحث على تغيير في مفهوم دور الدولة.
- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال آليات دعمها في المناطق النائية.
- تقديم التسهيلات المالية للقطاع الخاص، وتوفير صيغ للتمويل تتلائم مع ثقافة المجتمع.
- إيجاد الإرادة الحقيقية التي تؤمن بضرورة القطاع الخاص في عملية التنمية، لإبعاده من الدور الهامشي في الاستثمارات.
- إن تنمية المناطق المحلية بمفردها أفضل من تنميتها وطنيا أي من الأفضل ألا تكون ضمن البرنامج على مستوى المخططات الوطنية بل تكون على مستوى المخططات المحلية.

الملاحـــــــــــق

الملحق (1): مصادر المعطيات

احصائيات البنك العالمي (WDI,2021)

احصائيا الديوان الوطني للاحصائيات((2015-2017), (ONS(2000-2014) ،(ONS, 2020)

(ONS,2011-2018)

احصائيات وزارة الصناعة والمناجم ((2003-2020),ANDI)

الملحق (2): نتائج تقدير نموذج MIDAS

Dependent Variable: GDPP
Method: MIDAS
Date: 07/06/21 Time: 09:47
Sample (adjusted): 2011 2018
Included observations: 8 after adjustments
Method: Step (1 steps)
Automatic lag selection, max lags: 1
Chosen selection: 1 1 1 1 1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3187.531	21.83438	-145.9868	0.0044
GDPP(-3)	3.303966	0.019407	170.2493	0.0037
Page: V Series: DCP(-1) Lags: 1				
STEP01	-0.325051	0.001458	-222.9200	0.0029
Page: V Series: KP Lags: 1				
STEP01	0.015911	0.001047	15.19222	0.0418
Page: L Series: L Lags: 1				
STEP01	-0.108790	0.001731	-62.83594	0.0101
Page: AV Series: AV Lags: 1				
STEP01	-1.071998	0.006233	-171.9764	0.0037
Page: SME Series: SME Lags: 1				
STEP01	32.47254	0.219356	148.0360	0.0043

R-squared	0.999998	Mean dependent var	2.800000
Adjusted R-squared	0.999997	S.D. dependent var	0.868679
S.E. of regression	0.001396	Akaike info criterion	-8.847557
Sum squared resid	1.17E-05	Schwarz criterion	-8.778046
Log likelihood	42.39023	Hannan-Quinn criter.	-9.316384
Durbin-Watson stat	3.164831		

V(-1)	Lag	Coefficient	Distribution
	0	-0.325051	*

V	Lag	Coefficient	Distribution
	0	0.015911	*

L	Lag	Coefficient	Distribution
	0	-0.108790	*

AV	Lag	Coefficient	Distribution

	0	-1.071998	*
SME	Lag	Coefficient	Distribution
	0	32.47254	*

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

الملحق (3): دراسة الاستقرارية لسلسلة البواقي باستعمال اختبار Philips-Perron

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.972962	0.0033
Test critical values:	1% level	-6.292057	
	5% level	-4.450425	
	10% level	-3.701534	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

Residual variance (no correction)	1.07E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.57E-07

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 10:30
Sample (adjusted): 2012 2018
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-1.598916	0.403615	-3.961484	0.0167
C	7.90E-05	0.006236	0.012667	0.9905
@TREND("1991")	-3.23E-06	0.000259	-0.012479	0.9906

R-squared	0.796973	Mean dependent var	-8.80E-05
Adjusted R-squared	0.695460	S.D. dependent var	0.002482
S.E. of regression	0.001370	Akaike info criterion	-10.05067
Sum squared resid	7.51E-06	Schwarz criterion	-10.07385
Log likelihood	38.17733	Hannan-Quinn criter.	-10.33718
F-statistic	7.850928	Durbin-Watson stat	2.591312
Prob(F-statistic)	0.041220		

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.35949	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.937216	
	5% level	-2.006292	
	10% level	-1.598068	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

Residual variance (no correction)	1.07E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.56E-07

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 10:32
Sample (adjusted): 2012 2018
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-1.598969	0.329178	-4.857459	0.0028

R-squared	0.796965	Mean dependent var	-8.80E-05
Adjusted R-squared	0.796965	S.D. dependent var	0.002482
S.E. of regression	0.001119	Akaike info criterion	-10.62205
Sum squared resid	7.51E-06	Schwarz criterion	-10.62978
Log likelihood	38.17719	Hannan-Quinn criter.	-10.71756
Durbin-Watson stat	2.592172		

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

الملحق (4): نتائج فترات الإبطاء لنموذج المقدر MIDAS

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: GDPP
Date: 07/08/21 Time: 12:48
Sample: 1991 2018
Included observations: 25

Model	SSR*	LogL	AIC	BIC	HQ	Specification
1	0.000012	42.388294	-8.847073	-8.777562	-9.315900	Lags: 1, 1, 1, 1, 1

المصدر: مخرجات EVIEWS V.10

قـــــائمة المـــصادر

والمراجـــــــــع

قائمة المصادر والمراجع

1. ابراهيم حسين العسل. (2006). *التنمية في الفكر الكلاسيكي* . لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

2. أحمد ضيف. (2014-2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم (1989-2012)"اطروحة دكتورا". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .

3. احمد عارف العساف. (2011). *التخطيط والتنمية الاقتصادية* . عمان: دار النشر والتوزيع والطباعة .

4. احمد عارف العساف. (2011). *التخطيط والتنمية الاقتصادية*. عمان: دارالمسيرة للنشر والتوزيع.

5. اسماعيل سراج الدين واخرون. (2009). *اسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة* . المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

6. العيسوى ابراهيم. (1984). *مؤشرات قطرية االتنمية الاقتصادية* . الكويت : المعهد العربي للتخطيط.

7. جابر احمد بسيوني محمد محمودي. (2012). *التنمية الاقتصادية*. الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .

8. حسين ابراهيم العيد. (1990). *دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي*. الاسكندرية: دار المعرفة.

9. رشاد احمد عبد اللطيف. (2011). *التنمية المحلية* . الاسكندرية : دار الوفاءادنيا النشر.

10. سالم توفيق النجفي محمد صالح تركي القريشي. (1988). العراق: دار الكتب للطباعة.

11. سعد الدين وعبد الفضيل. (1989). *التنمية العربية* . بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية .

12. سعد طه. (2004). *التنمية والدولة* . القاهرة: دار طيبة.

13. صالح تومي بختاش. (2006). *اثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر* . الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

14. صبري فارس الهيتي. (2007). *التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي*. الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

15. طالرق علي جماز. (2010). *التنمية الاقتصادية والبشرية*. القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع .

16. فايز ابراهيم الحبيب. (1985). *التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية*. الرياض السعودية: مطابع جامعة الملك سعود.

17. فليح حسن خلف. (2006). *التنمية والتخطيط الاقتصادي* . عمان: دار النشر والتوزيع.

18. كرمي ازمان. (2001 2009). *التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي*. بسكرة: مجلة احداث اقتصادية وادارية.

19. محمد عبد العزيز عجمية. (2006). *التنمية الاقتصادية* . الاسكندرية: دار الجامعية.

20. محمد محمودي مهدلي. (2012). *التنمية الاقتصادية* . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الاسكندرية.

21. مدحت القرشي. (2007). *التنمية الاقتصادية*. الاردن : دار وائل للنشر .

22. ناصر مراد. (2009). *التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر*. مركز دراسات الوحدة العربية .

23. وليد الجيوسي. (2009). *اسس التنمية الاقتصادية* . دار جليس الزمان.

24. أبو عامرية فالح. (2010). *الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

25. ال ياسين ,م .ح .(2001) .التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

26. الأبرش مرزوق(2003) .الخصخصة أفاقها وأبعادها .بيروت :دار الفكر.

27. الجريدة الرسمية الجزائرية. (15 12, 2001).

28. الرشيد ,ع .م .(2007) .*إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص* .مصر :منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.

29. السيد حجازي المرسي. (دون سنة نشر). *الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص* . بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر .

30. الشهواني ,ن .ق) .بدون سنة .(دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية)تجربة العراق.

31. المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط. (2005). *الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

32. برجي ,ش .(2012) .إشكالية مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة ماجيستير) تلمسان :كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة ابي بكر القايد.

33. بعلوج ,ب .(7-3 10 ,2004) .هل نخوصص المياه(ورقة مقدمة إلى الملتقى حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة) .جامعة سطيف.

34. بن الحاج، ج،ي ،(بدون سنة.) دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية .كلية الاقتصاد جامعة تيارت.

35. بن عبد العزيز ,خ .(2013/2014) .الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي (أطروحة دكتوراه) باتنة :قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر.

36. بودخدخ ,ك & .,بودخدخ ,م .(21-20 11 ,2011) .دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول (ورقة بحثية) .جيجل :كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحي.

37. حسين ,ع .(1997) .*الجات والخصصة* .القاهرة :دار الكتاب والنشر.

38. خليل خميس. (2011). مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنيمية الوطنية في الجزائر. *مجلة الباحث* .

39. خليل خميس. (2014). واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية(أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 3.

40. دقموم ,م. (بدون سنة). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

41. رابح سعيداني. (2013). الخوصصة عن طريق بورصة الأوراق المالية (رسالة ماجيستر). الجزائر : المدرسة العليا للتجارة .

42. راضية ناصري. (2009). تقسيم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (رسالة ماجيستير). الجزائر : جامعة بن يوسف خده .

43. رقية حساني، و رابح خوني. (2008). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها* . الجزائر : اتيراك للطباعة والنشر .

44. ضياء مجيد الموسوي. (2001). *الخوصصة و التصحيحات الهيكلية – أراء و اتجاهات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

45. طاهري .(s.d.) .التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص.

46. طاهري ,ز .(2012/2013) .التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص (مذكرة ماستر) .دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة العربي بن مهيدي.

47. عبد الرحيم يوسف توفيق. (2009). *ادارة الاعمال التجارية الصغيرة* . الاردن: دار الصفاء .

48. عبد القادر بسبع. (2010). مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة (رسالة ماجيستير). الجزائر: جامعة الجزائر 3.

49. لبنى ,ع .ا .(2011) .تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية .مصر :جامعةالقاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

50. لخضر عبد الرزاق مولاي، و شعيب بونوة. (2010). متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (أطروحة دكتوراه). تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

51. لطفي ,ع .(2010) .برامج الخصخصة في الوطن العربي (دراسة تحليلية.) مصر :المنظمة العربية للتنمية الادارية .

52. لوكادير– ,م .(2012) .دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(مذكرة ماجستير في القانون 10.الجزائر :جامعة مولود معمري تيزي وزو.

53. محمد صالح الحناوي. (1998). *الخصخصة المصرية رؤية شخصية*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

54. محمود الرشيد عادل. (2007). *إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص* (الإصدار ط 2). مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

55. مياسي ,إ .(2012) .*الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر* . الجزائر :دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.

56. السرسيتي ,م .(2008) .الشغل في العالم العربي .الدار الجامعية ، مصر.

57. جودي ,ل & .,أبركان ,ف .(2015\2016) .دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر .–تيزي وزو :كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية.

58. définitions et méthodes: valeur ajoutée. (2016, 26يونيو) .بدون صفحة .المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

59. Ghysels, E., Pedro, S., & Rossen, V. (2004). *The Midas Touch: Mixed Data Sampling Regression Models* . university of north carolina and ucla discussion usa .

60. Khader, a., & bushra, a. (2021). mixed data sampling (mixed) using eviews.

ملخص:

يعتبر القطاع الخاص محور الاهتمام لاقتصاديات دول العالم باعتباره بديلا هاما، والذي أصبح ركيزة أساسية في مسار التنمية الاقتصادية بكل أبعادها، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص في الجزائر وتطوره والدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، ليظهر هذا الدور جليا في الاحصائيات التي بينتها جملة التقارير والأبحاث التي اعتمدنا عليها في تحليلنا لهذه الدراسة. وبهدف تحقيق هذه الدراسة تم استخدام نموذج MIDAS في الجانب القياسي لقياس مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث كانت النتائج المتوصل إليها هي أن بعض المتغيرات تعمل على تحسين التنمية الاقتصادية (تكوين رأس المال الثابت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وهناك متغيرات عكس ذلك (القيمة المضافة، التشغيل).

الكلمات المفتاحية: قطاع الخاص، تنمية اقتصادية، جزائر، نموذج MIDAS .

Abstract :

The private sector is the focus of attention for the economies of countries which is an important alternative , it has become an essential pillar in the course of economic development in all its dimensions.

This study aims to study the reality of the private sector in Algeria and it development and the great role it plays in achieving the goals of economic development in algeria.

In order to achieve this study, the MIDAS model was used in the econom tric aspect ro measure the contribuyion of the private sector to economic development in Algeria, where the results were that some variables work to improve economic development (fixed capital formation, small and medium entreprises) and there are variables opposite (added value, labors)

Key Words : Private Sector , Economic Development, Algeria, The MIDAS Model